Royaume du Maroc

Ministère duTravail

et de l'Insertion Professionnelle

DIRECTION DE L'EMPLOI

المملكة المغربية

وزارة الشغـل و الإدماج المهني

□□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

مديرية التشغيل

حصيلة أنشطة مديرية التشغيل

برسم 2018

النهوض بالعمل المنتج واللائق

الفهرس

تذكير بمحاور مشروع نجاعة الأداء 2018 (برنامج 432) 4

النهوض بالعمل المنتج واللائق 6
1. إعداد وتنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021 7
2. تعزيز البعد الجهوي للنهوض بالتشغيل 9
3. دعم الوساطة في سوق الشغل وتطوير البرامج الإرادية للتشغيل 11
1.3 تطوير الخدمات المقدمة للباحثين عن شغل والمشغلين 11
- استقبال وإرشاد وتوجيه الباحثين عن شغل 11
- تعزيز الرصد والتنقيب عن عروض الشغل 12
- تعزيز التواجد في الجامعات ومعاهد التكوين العالي والتواصل مع الطلبة 18
- تنويع العرض الخدماتي حسب مختلف فئات الباحثين عن شغل 18
- بلورة برنامج لدعم الإدماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش آسفي 25

2.3 تطوير البرامج الإرادية للتشغيل 26
- دعم العمل المأجور ("إدماج" و"تحفيز" و"عقد الإدماج المهني") 26
- تحسين قابلية التشغيل وتنمية الكفاءات لتلبية حاجيات المقاولات 31
- دعم التشغيل الذاتي 33
- تحسين وتجويد برامج إنعاش التشغيل 35

3.3 انعقاد أجهزة حكامة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات 36
- المجلس الإداري 36
- لجنة الدراسات 36
- لجنة الافتحاص 36

4.3 اجتماعات أجهزة التتبع والمراقبة والتشاور 37
- لجان تتبع تنفيذ إجراءات إنعاش التشغيل 37
- لجنة تتبع انشطة الوكالة والمعلومات المتعلقة بها 38
- اللجنة المركزية لمراقبة إجراءات التشغيل 38
- المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل 38

5.3 الوساطة الخصوصية للتشغيل 38

6.3 تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص (برنامج التعاون مع هيئة تحدي الألفية) 39

7.3 الإشعاع الدولي للقطاع على مستوى الجمعية العالمية للمصالح العمومية للتشغيل 40

8.3 التحضير للقاء الوطني حول التشغيل والتكوين 41

4. تطوير الهجرة القانونية من أجل العمل وتدبير طلبات الاستمرار في العمل بعد التقاعد 41
1.4 حصيلة الإدماج المهني على المستوى الدولي 41
- عمليات الإدماج المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات 41
- عمليات الإدماج المنجزة عبر المكتب الفرنسي للهجرة والاندماج 42
- تتبع عملية تشغيل العاملات الموسميات بالضيعات الفلاحية بإسبانيا 43
2.4 الانفتاح على أسواق عمل جديدة 45
- كندا/الكيبيك 45
- دول الخليج 45
3.4 أشغال المجموعات المشتركة الدائمة للهجرة 46
- المجموعة المشتركة الدائمة للهجرة المغربية/الإسبانية 46
- المجموعة المشتركة الدائمة للهجرة المغربية/الفرنسية 46
- اللجن الفرعية المنبثقة عن المجموعتين المشتركتين الدائمتين للهجرة 46
4.4 تدبير ومعالجة طلبات التأشير على عقود عمل الأجانب 47
5.4 تبسيط المساطر وتحسين استقبال المرتفقين 48
- تبسيط المساطر وملاءمتها مع المستجدات 48
- تعزيز سياسة القرب وتجويد الخدمات 51
6.4 تدبير ومعالجة طلبات الاستمرار في العمل بعد بلوغ سن التقاعد 52

خلاصة 54

تذكير بمحاور مشروع نجاعة الأداء 2018(برنامج 432)

تتمحور الاستراتيجية المعتمدة من قبل برنامج "التشغيل ورصد سوق الشغل"حول محورين أساسيين:

- النهوض بالعمل المنتج واللائق؛
- وتعزيز قدرات الرصد وتحليل سوق الشغل.

بالنسبة للنهوض بالعمل المنتج واللائق، فإن الهدف الرئيسي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021 يتجلى في **(1)** توفير الظروف الملائمة لخلق فرص شغل كافية من ناحية الكم ومرضية من ناحية الكيف و**(2)** تصحيح التفاوتات الفئوية والفوارق المجالية فيما يخص التشغيل، حيث يعتبر النهوض بالعمل اللائق وتثمين الرأسمال البشري، وكذا تحسين السياسة النشيطة للتشغيل والوساطة والحكامة الجيدة لسوق الشغل، من الرافعات الأساسية لضمان ظروف معيشية لائقة للساكنة الهشة.

ويعتبر التنسيق فيما يخص أجرأة هذا المخطط من الأوراش المهمة، ولاسيما أن من أولوياته ضمان تماسك مجموع الفاعلين حول التوجهات المقترحة بهدف تحقيق الأهداف التالية:

أ- **أجرأة أهداف المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021** من طرف اللجنة الوزارية للتشغيل، التي يترأسها السيد رئيس الحكومة، حيث تم إحداث خمس مجموعات عمل موضوعاتية للسهر على ترجمة التوجهات الاستراتيجية المتضمنة بالمخطط إلى برامج وتدابير ملموسة، تسعى إلى إيجاد أرضية ملائمة للتماسك والتنسيق في السياسات العمومية والقطاعية.

ب- **تطوير منظومة جهوية للنهوض بالتشغيل**، من خلال وضع إجراءات جهوية للتشغيل إضافة إلى حكامة جهوية، مع الأخذ بعين الاعتبار أولويات ومتطلبات الجهات فيما يخص التشغيل وكذا خصوصياتها. وفي هذا الإطار، فإن إعداد البرامج الجهوية للتشغيل تكتسي أهمية بالغة في ظل الجهوية المتقدمة التي تحث على استباقية إعداد ترابية العمل الحكومي فيما يخص النهوض بالتشغيل.

ج- **تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن شغل**، مهما كان مستواهم المهني كل حسب احتياجاته من أجل تيسير إدماجهم في سوق الشغل، من خلال دعم الوساطة وتكثيف البرامج النشيطة للتشغيل - تطوير الخدمات المقدمة للباحثين عن شغل والمشغلين - تعزيز آليات التتبع والمراقبة والتشاور.

د- **تعزيز الإدماج الاقتصادي للمهاجرين وتطوير التشغيل بالخارج** على اعتبار أنهما من الرافعات الأساسية التي يتعين تفعيلها من أجل تعزيز وتطوير السياسة الوطنية في مجال الهجرة.

أما بالنسبة لدعم قدرات رصد وتحليل سوق الشغل، فإن إعداد وتنفيذ سياسات التشغيل وسوق الشغل يعتبر موضوع نقاش ومشاورات بين مختلف المتدخلين في سوق الشغل. ولدعم القرارات اللازمة في هذا المجال، يتطلب الأمر توفير معلومات وتحليلات مدققة حول آليات وأثر تنظيم سوق الشغل، لا سيما القوانين المنظمة والإجراءات التحفيزية الضريبية والاجتماعية وآليات تأمين العمال والحكامة...

وكفاعل رئيسي في تنظيم سوق الشغل، أولت الوزارة أهمية خاصة بمسألة تعزيز قدرات رصد وتحليل سوق الشغل. ويتعلق الأمر بالتطوير التدريجي لنظام معلومات حديث ووضع آليات لتحليل سوق الشغل على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي، من شأنه أن يمكن من توفير قاعدة بيانات ناجعة وشاملة حول مختلف جوانب سوق الشغل، وتنوير ودعم القرارات التي تهم تحسين فعالية سياسات التشغيل وسوق الشغل.

لذا، فإن الإجراءات الأساسية في هذا الباب تتمحور حول:

أ- تعزيز القدرات التنظيمية والوظيفية والتقنية لمديرية المرصد الوطني لسوق الشغل؛

ب- تحسين الجهاز الإحصائي حول سوق الشغل؛

ج- تطوير آليات التقييم والتحاليل الاستشرافية لعروض وطلبات الشغل.

يتضمن هذا التقرير، حصيلة مفصلة لأنشطة مديرية التشغيل برسم سنة 2018 انطلاقا من اختصاصاتها، وجرد لأبرز العمليات المنجزة للنهوض بالتشغيل، وكذا الخدمات المقدمة عن طريق الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للباحثين عن شغل والمشغلين، بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها مباشرة مصالح وزارة الشغل والإدماج المهني للمرتفقين.

.

النهوض بالعمل المنتج واللائق

تعتبر المقاربة الحكومية لتقليص البطالة مقاربة أفقية ترتكز على خمس توجهات استراتيجية:

- **دعم خلق مناصب الشغل** من خلال ربط كل الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وربط الاستثمار و دعمه بالإحداث الفعلي لمناصب الشغل؛
- **ملاءمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل**؛
- **تكثيف البرامج النشيطة للتشغيل** بتجويدها ووضع برامج جديدة لتحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور ودعم منظومة التشغيل الذاتي؛
- **تحسين ظروف العمل واشتغال سوق الشغل**؛
- دعم **البعد الجهوي للتشغيل** من خلال الاضطلاع التدريجي للجهات بمهامها في ميدان التشغيل وعقد شراكات مع الجهات وإنجاز البرامج الجهوية لإنعاش التشغيل.

بالإضافة الى ذلك، تقوم هذه المقاربة على (1) استهداف بعض القطاعات الواعدة باعتبارها خزانا مهما للتشغيل من قبيل: القطاع الجمعوي - الاقتصاد الاجتماعي و التضامني - الخدمات ذات المنفعة الاجتماعية - التعليم الأولي و(2) اعتماد التشخيصات الترابية لمعرفة الإمكانيات الكامنة للاستثمار من أجل التشغيل الذاتي.

وقد تميز عمل وزارة الشغل والإدماج المهني طيلة سنة 2018 فيما يخص التشغيل بعدة إنجازات وإطلاق مجموعة من الأوراش المهيكلة منها :

- بلورة وإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل الى حدود 2021 والذي يتميز بكونه اول مخطط للتشغيل تم اعداده في اطار مقاربة شاملة ومندمجة من خلال التطرق لكل رافعات تنمية التشغيل ومشاركة كل الجهات المعنية ؛
- إعداد مقاربة تروم تعزيز جهوية التشغيل بالموازاة مع تفعيل الاختصاصات الذاتية والمشتركة للجهات فيما يخص التشغيل. وترتكز هذه المقاربة على إنشاء منظومات جهوية للنهوض بالتشغيل بهدف تنسيق جهود وعمل المتدخلين وتطوير الالتقائية والانسجام بين البرامج والمخططات على الصعيد الجهوي ؛
- الرفع من وثيرة انجاز برامج إنعاش التشغيل، حيث تم تجاوز سقف 100.000 إدماج خلال سنة 2018، من ضمنها حوالي 20.000 عقد تشغيل بالخارج؛
- تعزيز قرب الخدمات من المواطنين من خلال فتح عدة وكالات محلية لإنعاش التشغيل والكفاءات وكذا اقتناء وحدات متنقلة لتحسين قابلية تشغيل الباحثين عن عمل؛
- تعزيز اشعاع القطاع على الصعيد الدولي من خلال تنظيم المؤتمر الدولي للجمعية العالمية للمصالح العمومية للتشغيل.

1. إعداد وتنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021

أعلنت الحكومة خلال الاجتماع الأول للجنة الوزارية للتشغيل المنعقد بتاريخ 28 غشت 2017 عن خمس توجهات استراتيجية و48 إجراء للنهوض بالتشغيل، وتم اعتماد المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل من طرف المجلس الحكومي خلال شهر شتنبر *2017*.

وفي هذا الإطار، واكبت الوزارة، بمختلف مكوناتها، عملية الإشراف على تنسيق إعداد المخطط الوطني للتشغيل من خلال تنسيق أشغال مجموعات العمل الموضوعاتية الخمسة باعتبار الوزارة تشرف على لجنة التتبع التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية للتشغيل، مما مكن من بلورة البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود 2021 والذي تم إعداده في إطار مقاربة شاملة ومندمجة من خلال:

- عقد مجموعات العمل الموضوعاتية أكثر من 30 اجتماعا بمشاركة أزيد من 70 قطاعا وهيئة؛
- مصادقة مجلس الحكومة بتاريخ 22 مارس 2018 على تعديل المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة الوزارية للتشغيل بهدف إشراك قطاعات جديدة ليصل عدد القطاعات الوزارية الممثلة داخل اللجنة 16 قطاعا؛
- توسيع مهام اللجنة الوزارية للتشغيل لتشمل اعتماد الآليات الهادفة إلى تفعيل برامج دعم الإدماج الاقتصادي للشباب وتتبع تنفيذها؛
- تدارس البرنامج التنفيذي للمخطط خلال اجتماع المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بتاريخ 28 مارس 2018؛
- المصادقة على البرنامج التنفيذي للمخطط وعلى جذاذة الإجراءات ذات الأولوية من طرف اللجنة الوزارية للتشغيل بتاريخ 11 أبريل 2018؛
- التوقيع بتاريخ 27 أبريل 2018 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة على ميثاق تفعيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021 والذي أطلق عليه اسم "ممكن".

ويقترح برنامج "ممكن"، إلى جانب الإجراءات الحالية لإنعاش التشغيل، التي تعرف تقييمات متواصلة لتحسينها والرفع من مردوديتها، تسعة تدابير إجرائية موزعة بين 3 تدابير للدعم و3 تدابير تحفيزية و3 تدابير للتنزيل:

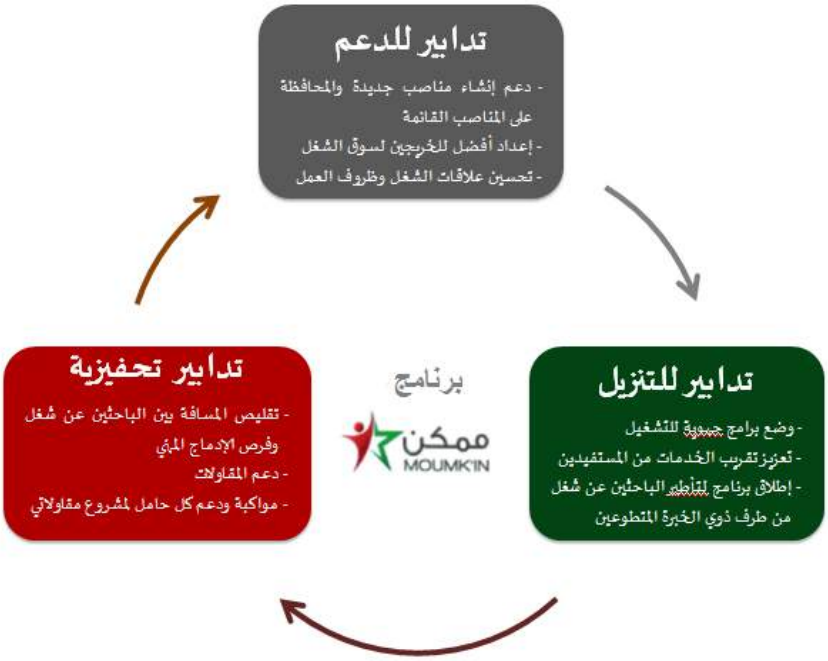

وابتداء من شهر ماي 2018، تم الشروع في تفعيل برنامج "ممكن" عبر إعداد الآليات القانونية أو المسطرية أو اقتراح المقاربات المناسبة لتنفيذ كل التدابير ذات الأولوية المبرمجة قبل نهاية سنة 2018 وحتى بعض التدابير المسطرة برسم سنة 2019، وهي كالتالي:

- اقتراح تعديل بمشروع القانون المالي 2019 يتعلق بتوسيع الاستفادة من نظام التكوين من أجل الإدماج لفائدة حاملي الباكالوريا (لاستدراك السهو الحاصل سنة 2006 بمدونة الضرائب)، غير أنه لم يتم إدراجه؛
- اقتراح تعديل بمشروع القانون المالي 2019 لوضع تدبير يرمي إلى تحفيز القطاع الجمعوي على التشغيل، غير أنه لم يتم إدراجه؛
- إعداد مشروع قانون لإحداث إطار للتدريب في إطار الخدمة المواطنة بالقطاع الجمعوي وكذا مشروع مرسوم تطبيقي، بتنسيق مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالمجتمع المدني؛
- إعداد مشروع مرسوم بإحداث نظام للتدريب القطاع العام؛
- إعداد مشروع دورية لرئيس الحكومة تتعلق بإحداث لجنة اليقظة حول سوق الشغل بتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة؛
- إعداد مشروع دورية لرئيس الحكومة تتعلق بوضع منظومة مندمجة لتكوين الباحثين عن شغل تهدف إلى تنسيق برامج تكوين وتأهيل الباحثين عن شغل عبر برنامج "تأهيل" والتكوينات التأهيلية المنجزة من طرف مختلف القطاعات الأخرى المعنية (مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، التعاون الوطني،...) وكذا برامج التدرج المهني؛
- دراسة كيفيات إغناء برنامج "تأهيل"، عبر التركيز على تعزيز القدرات والسلوكيات بصفة عامة، وذلك من خلال وضع «الجواز اللغوي» - «الجواز الرقمي» - «الجواز السلوكي/القدراتي» - «الجواز التجاري» - «الجواز المقاولاتي»؛

- إعداد تصور لوضع منظومة وبرامج تحفيزية للتشغيل الذاتي ترتكز على تعزيز المواكبة القبلية والبعدية وتنويع مصادر التمويل وتنظيم مباريات جهوية وإقليمية للمشاريع المقاولاتية. كما تهدف الى حصر الأهداف الخاصة بالتشغيل الذاتي لمختلف المؤسسات والقطاعات الوزارية المتدخلة بالنسبة لمختلف المراحل.

2. تعزيز البعد الجهوي للنهوض بالتشغيل

في إطار مساهمتها في مجموعة العمل الموضوعاتية الخامسة المتعلقة ب "تعزيز البعد الجهوي للتشغيل"، قامت الوزارة باقتراح مقاربة تروم تعزيز جهوية التشغيل بالموازاة مع تفعيل الاختصاصات الذاتية والمشتركة للجهات فيما يخص التشغيل. وترتكز هذه المقاربة على إنشاء منظومات جهوية للنهوض بالتشغيل بهدف تنسيق جهود وعمل المتدخلين وتطوير الالتقائية والانسجام بين البرامج والمخططات على الصعيد الجهوي.

وفي هذا الباب، تميزت سنة 2018 بتحقيق الإنجازات التالية:

- مواصلة تتبع إنجاز برنامج التشغيل المندرج ضمن النموذج التنموي للجهات الجنوبية؛
- توقيع اتفاقيات شراكة بجهة الرباط سلا القنيطرة وجهة طنجة تطوان الحسيمة وجهة سوس ماسة؛
- وضع تدابير ترابية للتشغيل مكملة للتدابير الوطنية (دعم العمل المأجور، دعم الحركية، تمويل المقاولات الصغرى) من خلال إعداد والتوقيع على دلائل المساطر للإجراءات الجهوية للتشغيل ل:
  - جهة الرباط سلا القنيطرة ؛
  - جهة سوس ماسة؛
  - جهة كلميم واد النون؛
  - جهة العيون الساقية الحمراء؛
  - جهة الداخلة واد الذهب؛
- بلورة تصور لتفعيل اختصاصات الجهة فيما يتعلق بتفعيل المركز الجهوي للتشغيل ودعم الكفاءات من أجل الإدماج في سوق الشغل في أفق إدراجه في مشروع الاتفاقية التي ستوقع بين الدولة والجهات بخصوص تنزيل الاختصاصات الذاتية والمشتركة؛

وفي إطار مواكبة الجهات في إنجاز عمليات التشخيص الترابي المتعلقة بالتشغيل وبلورة برامج جهوية للتشغيل، وكذا دعم قدرات الفاعلين الجهويين، تم اتخاذ سلسلة من التدابير يذكر منها:

- تنظيم سلسلة لقاءات بمختلف جهات المملكة (درعة تافلالت 05 مايو 2018 – سوس ماسة بتاريخ 25 ماي 2018 – طنجة تطوان الحسيمة بتاريخ 28 ماي 2018 – فاس مكناس بتاريخ فاتح يونيو 2018 – بني ملال خنيفرة بتاريخ 8 يونيو 2018 – مراكش آسفي بتاريخ 12 يونيو 2018 – جهة الشرق 10 أكتوبر 2018) من أجل:
  - تقاسم التصور المقترح في مجال دعم البعد الجهوي للتشغيل وكذا الآليات والتدابير المقترحة لتنزيله بتنسيق مع الفاعلين الجهويين؛
  - دراسة كيفيات مواكبة الجهات للاضطلاع باختصاصاتها الذاتية والمشتركة في مجال التشغيل؛
  - تدارس نموذج الإطار التعاقدي بين الجهة والدولة من أجل تفعيل الاختصاصات الذاتية والمشتركة وإنشاء المركز الجهوي للتشغيل وتطوير الكفاءات.
- التوقيع بتاريخ 5 ماي 2018 على مذكرة تفاهم بين الوزارة وجهة درعة تافيلالت من أجل وضع وتنفيذ برنامج جهوي لإنعاش التشغيل؛
- التعاقد مع فريق من الخبراء لمواكبة جهات الرباط سلا القنيطرة - سوس ماسة - طنجة تطوان الحسيمة (مكتب العمل الدولي / تمويل البنك الإسلامي للتنمية) وجهات الدارالبيضاء سطات - مراكش آسفي– جهة الشرق - بني ملال خنيفرة - فاس مكناس - درعة تافيلالت (مكتب /CREADH تمويل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية)؛
- تنظيم ورشات عمل مع الفاعلين الجهويين خلال أشهر يوليوز وشتنبر وأكتوبر 2018 لإعطاء الانطلاقة لإعداد البرامج الجهوية للنهوض بالتشغيل بمختلف الجهات (فاس مكناس: 12 يوليوز 2018 - درعة تافلالت: 10 شتنبر 2018 - بني ملال خنيفرة: 20 شتنبر 2018 - مراكش آسفي: 11 أكتوبر 2018 - جهة الشرق: 10 أكتوبر 2018– الدار البيضاء : 23 أكتوبر 2018)؛
- إعداد تشخيصات ترابية في جهات الرباط سلا القنيطرة – طنجة تطوان الحسيمة – سوس ماسة، وبلورة مشاريع برامجها الجهوية للتشغيل وعقد اجتماعات تنسيقية بشأنها مع فريق خبراء مكتب العمل الدولي على مستوى كل جهة (طنجة: 20 يونيو 2018 –أكادير: 9 و26 يوليوز 2018 –الرباط: 20 يوليوز 2018) في أفق تقديمها وعرضها للمصادقة على الأجهزة التقريرية للجهة؛
- إطلاق إعداد تشخيصات ترابية بجهات: الدار البيضاء سطات - مراكش آسفي– جهة الشرق - بني ملال خنيفرة - فاس مكناس - درعة تافيلالت، حيث تم إنجاز عدة لقاءات بجهات الدار البيضاء سطات (11 – 17 - 20 دجنبر 2018) – فاس مكناس (20 دجنبر 2018) – الشرق (24 دجنبر 2018) لإجراء تشخيص لوضعية التشغيل والشروع في إعداد برامجها الجهوية للتشغيل وفق مقاربة تراعي خصوصيات كل جهة.

3. دعم الوساطة في سوق الشغل وتطوير البرامج الإرادية للتشغيل

علاوة على تنفيذ إجراءات إنعاش التشغيل التي تقررها السلطات العمومية، تقوم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات باستقبال وإرشاد وتوجيه الباحثين عن شغل من خلال تطوير خدماتها وتوسيع الشرائح المستفيدة منها، وذلك عبر شبكة الوكالات المحلية (86 وكالة)، وكذا من خلال وضع آليات جديدة ومنظومات حديثة عبر الشبكة العنكبوتية أو الهاتف الذكي، بالإضافة إلى فضاءات للتشغيل تم وضعها في إطار شراكة مع عدة فاعلين كالجامعات والجماعات الترابية. وقد عرفت سنة 2018 في هذا المجال تحقيق الإنجازات التالية:

1.3 تطوير الخدمات المقدمة للباحثين عن شغل والمشغلين

- **استقبال وإرشاد وتوجيه الباحثين عن شغل:**

- ارتفاع عدد المسجلين بقاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، حيث بلغ العدد الإجمالي للمسجلين بالوكالة **2.267.593** باحث عن شغل (42% منهم نساء). وبلغ إلى حدود متم 2018 عدد المسجلين الجدد **205.923** باحث عن شغل (44% منهم نساء) موزعين حسب الجهات والشهادات المحصل عليها على النحو التالي:

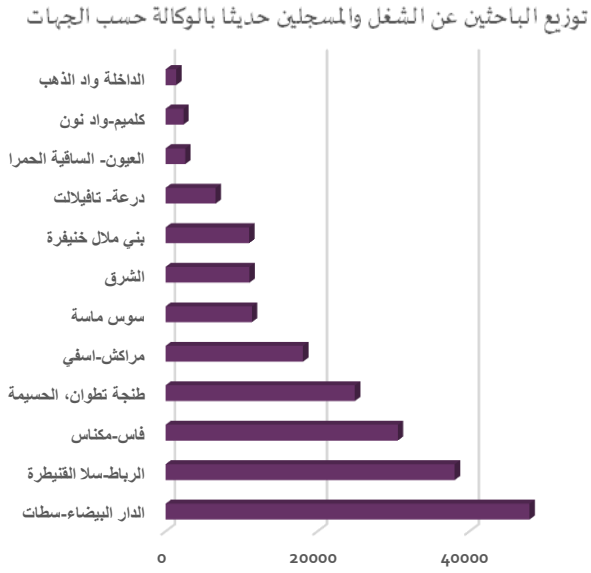

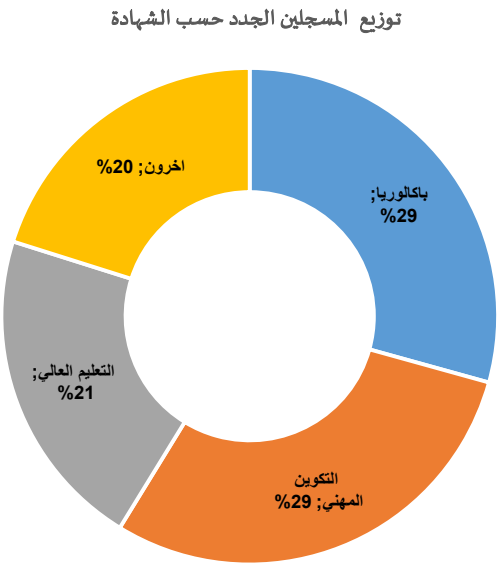

- استفادة **84.466** باحث عن شغل من مقابلات التموقع لتوجيه الباحثين عن العمل ومواكبتهم في تحديد مشروع إدماجهم المهني (41% منهم نساء)، مع تسجيل انخفاض 3% مقارنة مع سنة 2017 (87.325 شخص)؛
- تسجيل **57.524** مشاركة في ورشات البحث عن شغل (52% منهم نساء)، بزيادة 5% مقارنة مع سنة 2017(54.843 شخص).

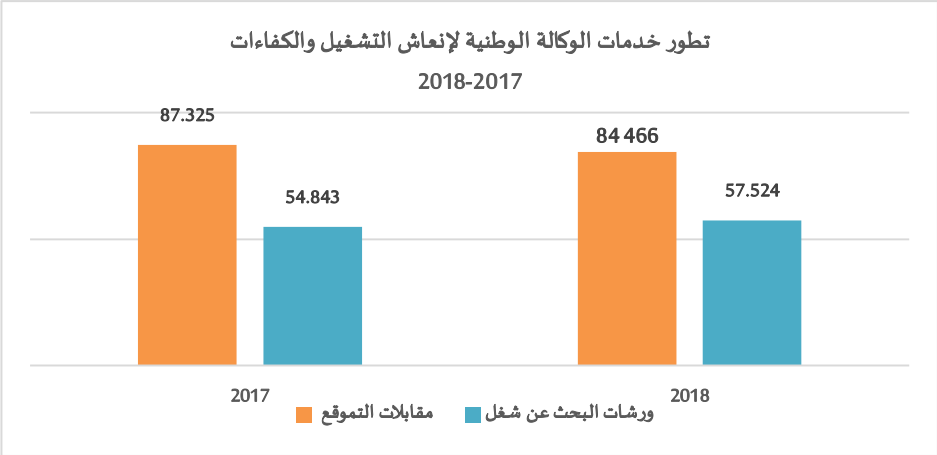

- **تعزيز الرصد والتنقيب عن عروض الشغل**

- تحديد **118.803** فرصة عمل في إطار زيارات التنقيب عن عروض الشغل لدى المقاولات، موزعة حسب القطاعات ونوعية العقود كالتالي:

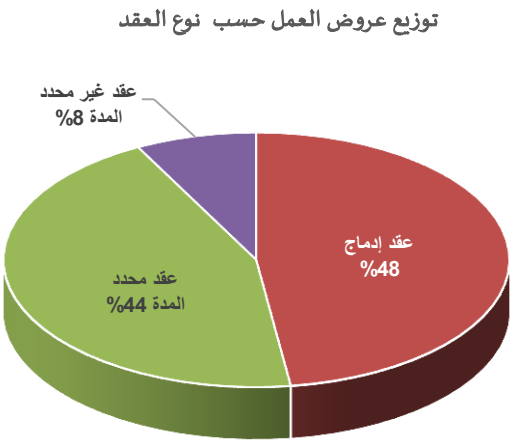

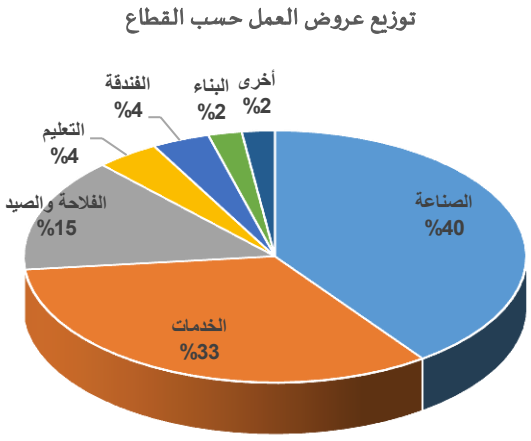

- إنجاز الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لدراسة استشرافية سنة 2018، مكنت من تحديد **89.391** من الحاجيات في التشغيل و**21.580** من الحاجيات في التكوين قصير المدة حتى نهاية عام 2019 لفائدة الباحثين عن شغل معبر عنها من قبل عينة من المقاولات (**5968**)، إضافة إلى **42.482** فرصة شغل في إطار المشاريع الاستثمارية المستقبلية.

ومقارنة مع نتائج الدراسة الاستشرافية لسنة 2017، فإنه يلاحظ ارتفاع في حجم الحاجيات في التشغيل والتكوين قصير المدة المعبر عنها، وكذا ارتفاع ملحوظ في فرص الشغل المتاحة في إطار المشاريع الاستثمارية.

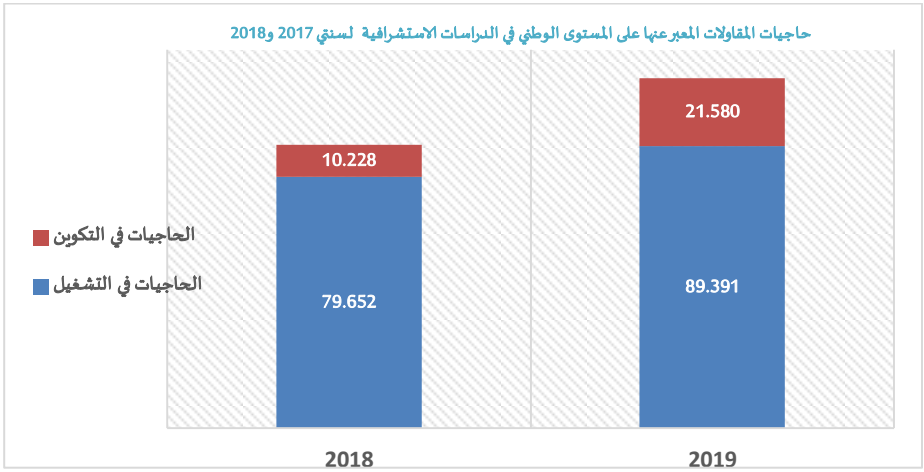

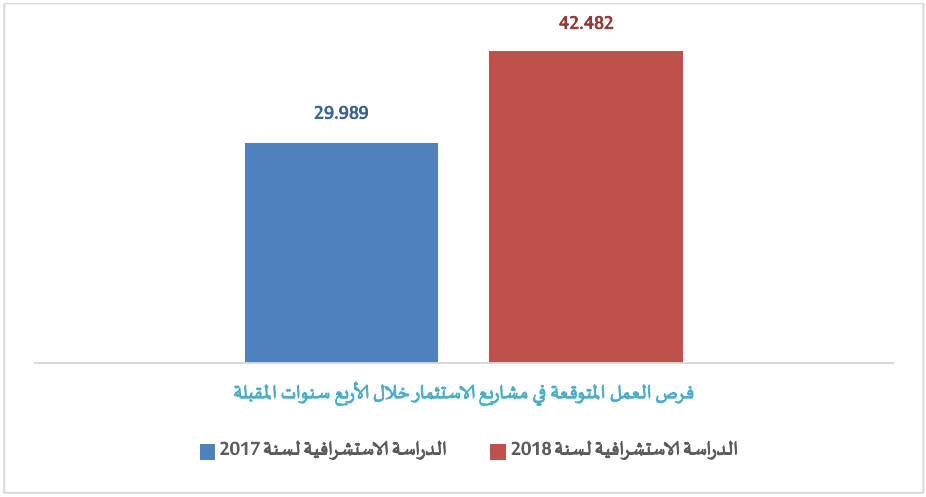

الحاجيات المتوقعة في التشغيل سنة 2019:

- **حسب الجهات:**

تبلغ حاجيات المقاولات من المهارات على المستوى الوطني **89.391**. وتتمركز معظمها في محور الدار البيضاء-الرباط-طنجة (63٪). بينما تعرف باقي الجهات ديناميكية مهمة في سوق العمل، حيث تمثل جهة فاس-مكناس 11٪ من التوقعات الوطنية، مقابل 7٪ في جهة الدخلة-وادي الذهب و6٪ من التوقعات الوطنية بجهة العيون الساقية الحمراء.

الحاجيات المتوقعة من التشغيل حسب الجهات

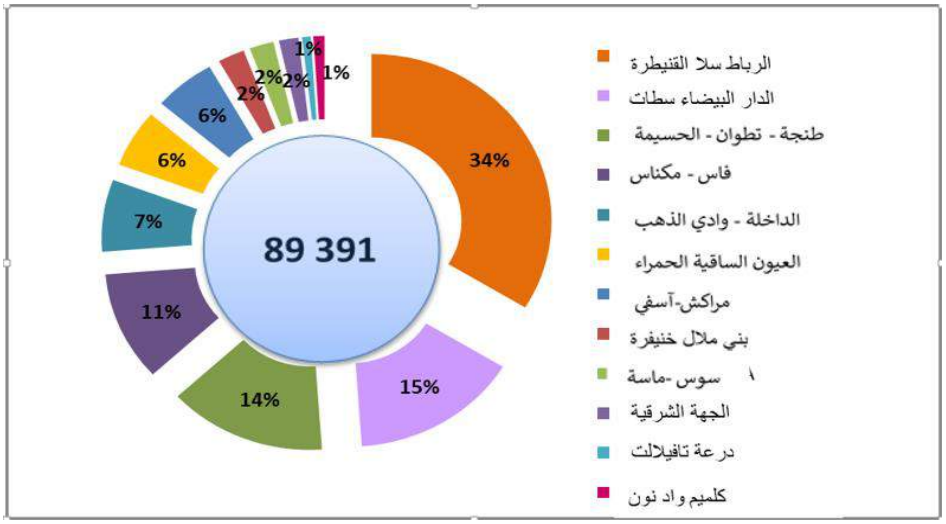

- **حسب القطاع:**

عبرت المقاولات العاملة في قطاع السيارات عن 29٪ من الحاجيات الوطنية من المهارات، تلتها شركات الخدمات الإدارية وخدمات الدعم (17٪)، ثم قطاع ترحيل الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (11٪). بينما بلغت حصص قطاع الصناعات الزراعية وقطاع التعليم والقطاع الفلاحي وقطاع السياحة 6٪ لكل قطاع.

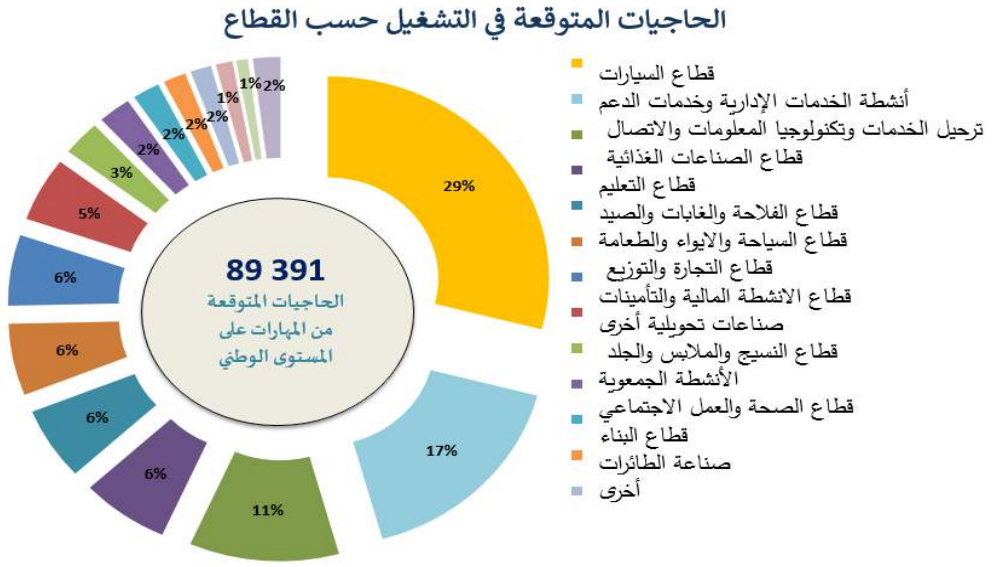

القطاعات التي عبرت أكثرعن حاجياتها من المهارات حسب الدراسات الاستراتيجية لسنتي 2017 و2018

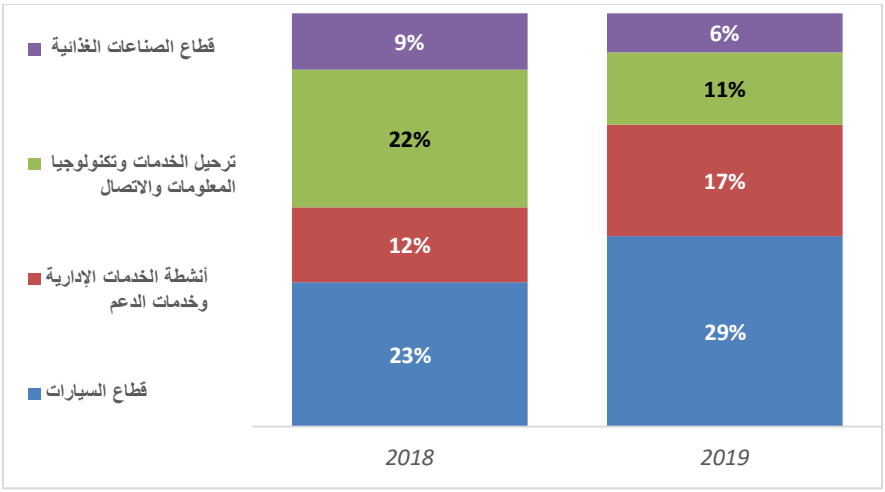

- **حسب الشهادة:**

اهتم 67٪ من أرباب العمل المستجوبين بتشغيل أجراء حاصلين على شواهد، بينما التفت 33٪ منهم إلى طالبي عمل من غير الحاصلين على دبلوم. ومن جهة أخرى، بدأت ملامح الباحثين عن شغل المنتمين إلى فئة المهاجرين بصفة قانونية تثير اهتمام أصحاب العمل في المغرب، على الرغم من المعدل المنخفض المسجل حاليا والبالغ 0.3٪ من الحاجيات الوطنية.

الحاجيات المتوقعة من التكوين:

39٪ من المقاولات التي شملتها الدراسة أشارت أنها تواجه صعوبات أثناء عمليات التشغيل بسبب ضعف المهارات الفنية للمرشحين (37٪) أو السلوكيات ومظاهر المهارات الناعمة للباحثين عن شغل (23 ٪) أو الطلبات القوية على بعض المؤهلات (16٪) أو عدم ملاءمة/عدم كفاية التكوينات الأساسية للمرشحين (14٪). وتبلغ الحاجيات الوطنية للشركات في تكوين الباحثين عن شغل المرشحين للعمل بها (تكوين قصير المدة) **21580** حتى نهاية عام 2019.

- **حسب الجهات:**

تصدرت جهة الرباط-سلا–القنيطرة الحاجيات الوطنية لسنة 2019 (40٪) تلتها جهة طنجة- تطوان- الحسيمة (20٪) ثم جهة الدار البيضاء -سطات ب12٪ فقط. وكانت هذه الأخيرة قد تصدرت باقي الجهات ب30٪من الحاجيات الوطنية لسنة 2018.

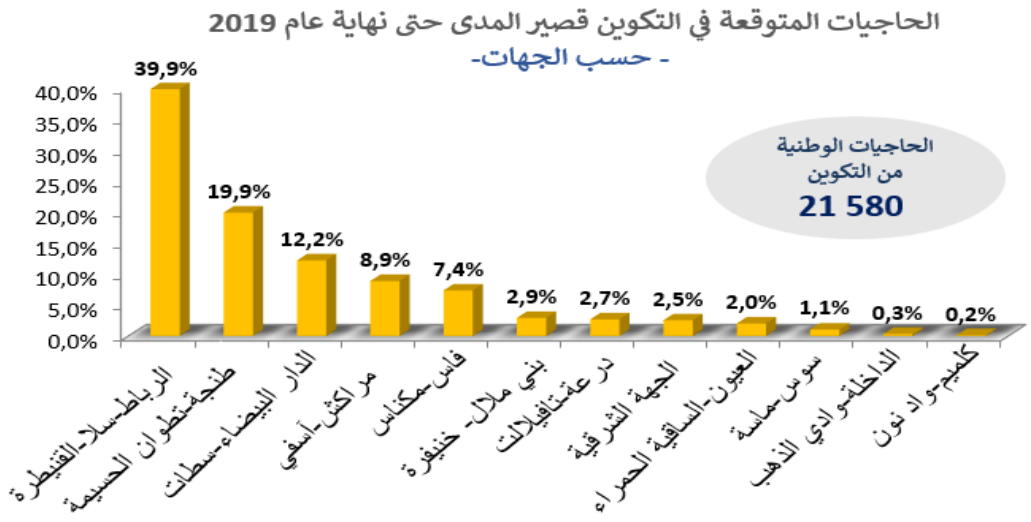

- **حسب القطاع:**

عبرت المقاولات العاملة في قطاع السيارات عن حاجتها إلى التكوين في حدود 19٪ من مجموع الحاجيات الوطنية، كما أكدت الشركات المنتمية إلى قطاع أنشطة الخدمات الإدارية والدعم وقطاع التجارة والتوزيع وقطاع التعليم وقطاع ترحيل الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال عن حاجاتها إلى تكوينات، وذلك بنسب تصل على التوالي إلى 17٪و12٪ و12٪و 10٪ من الحاجيات الوطنية.

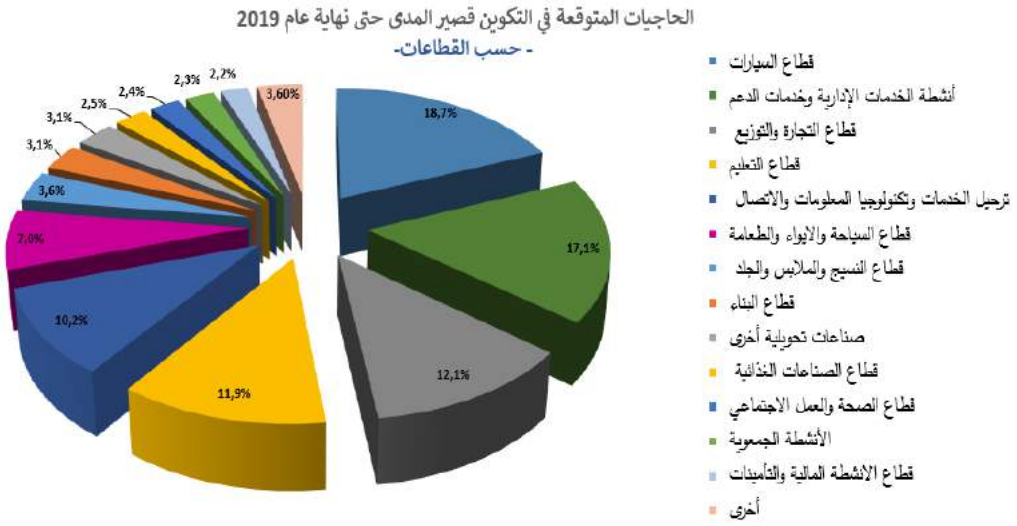

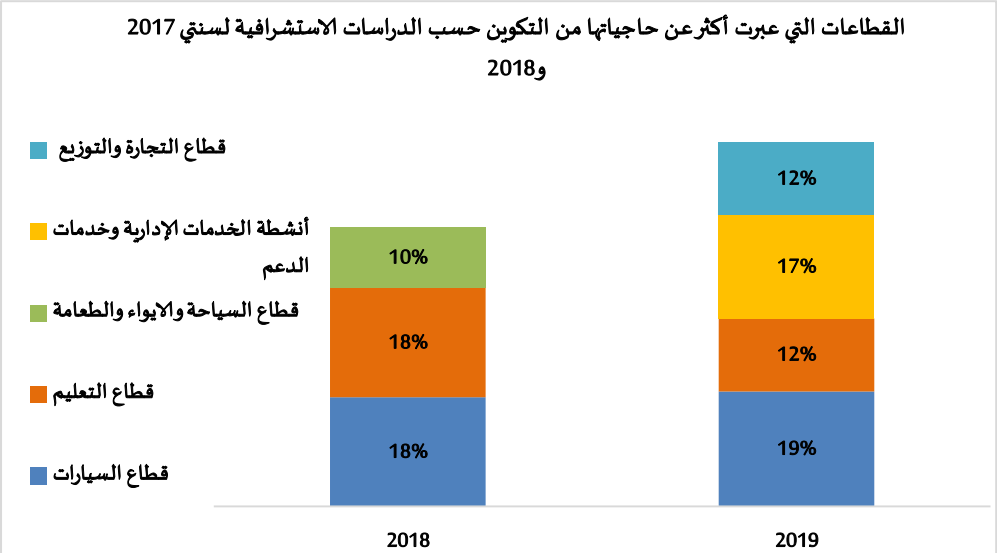

- **حسب المهن ومجال التكوين:**

من بين المهن التي شملتها الحاجة إلى تكوينات: "عاملو الإنتاج"(جميع القطاعات مجتمعة) بعدد إجمالي يصل إلى 3590 من الحاجيات الوطنية، و"أفراد السلامة والأمن" (2661)، و"نساء ورجال التعليم" (1895) و"وكلاء مراكز الاتصال" (1639).

وبخصوص مجال التكوين، عبر 43٪ من أرباب العمل عن حاجتهم إلى تكوين تقني مرتبط مباشرة بأنشطة مقاولاتهم، وذلك بهدف تحقيق تكامل وأداء أفضل للأجراء. ويأتي التكوين في ميدان التواصل في المرتبة الثانية بنسبة 19٪ من رغبات المقاولات، بينما اهتمت 12٪ من الشركات باللغات و10٪منها بالمهارات الناعمة.

فرص العمل المتوقعة في مشاريع الاستثمار في أفق 2021:

تم تحديد **42.482** فرصة عمل في مشاريع استثمارية بحلول عام 2021، حيث من المرتقب أن توفر هذه المشاريع في جهة الداخلة وادي الذهب 31٪ من فرص العمل المرتقب عرضها في أفق 2021، تليها جهة طنجة -تطوان-الحسيمة (19 ٪) ثم جهة سوس –ماسة (13 ٪).

وكانت توقعات الدراسة الاستشرافية المنجزة في سنة 2017 حول فرص العمل المتوقع إحداثها في أفق 2020، قد أبرزت أن مشاريع الاستثمار في جهة طنجة -تطوان –الحسيمة ستوفر ما يقارب 18٪ من فرص العمل، كما ستوفر كل جهة من جهات مراكش تانسيفت وفاس-مكناس وسوس-ماسة حوالي 14٪ من فرص العمل المتوقع إحداثها على المستوى الوطني.

- **حسب القطاع:**

تمتلك المشاريع الاستثمارية في مجال السياحة والإيواء والمطعمة ما يقارب 26٪ من فرص في المشاريع الاستثمارية المتوقعة في أفق 2021. وتأتي الفلاحة في المرتبة الثانية (15٪) وقطاع السيارات في المرتبة الثالثة (11٪)

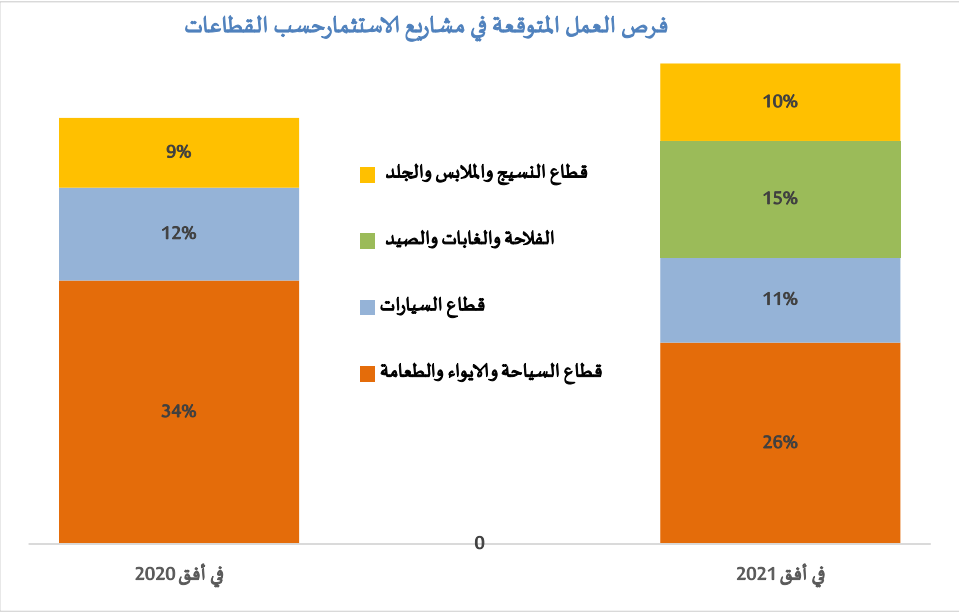

- **تعزيز التواجد في الجامعات ومعاهد التكوين العالي والتواصل مع الطلبة**

تم تعزيز تواجد الوكالات المحلية لإنعاش التشغيل بالجامعات ومراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي والمدارس العليا سواء العمومية منها أو الخصوصية، كما تم تنويع أشكال التواصل مع الطلبة في مناسبات خاصة كأسبوع التشغيل للطالب. فخلال سنة 2018، تم فتح وكالة جامعية بجامعة محمد الأول بوجدة، وتنظيم نسخة 2018 لأسبوع التشغيل للطالب تحت شعار: "المهارات الشخصية... كفاءات أساسية لتطوير قابلية التشغيل"، حيث عرفت زيارة حوالي **4.000** مؤسسة للتعليم المهني أو العالي من طرف مستشاري الوكالة، والتواصل مع أكثر من **20.000** طالب استفادوا من ورشات تقنيات البحث عن شغل ومقابلات التوجيه المهني.

- **تنويع العرض الخدماتي حسب مختلف فئات الباحثين عن شغل**

بهدف توفير خدمات تستجيب لخصوصيات كل فئة من الباحثين عن شغل، تمت متابعة تفعيل العروض الخدماتية التالية :

المستفيدون من التعويض عن فقدان الشغل

- مواكبة عن قرب للمستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل لتعريفهم بعروض وخدمات الوكالة التي يمكنهم الاستفادة منها من ورشات التموقع وورشات التتبع وورشات البحث عن عمل؛
- تحسين برنامج المواكبة بشراكة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من خلال التبادل المستمر والرقمي للمعلومات بين المؤسستين وضم الجهود للتحسيس والإعلام حول هذا الإجراء.

خدمات لفائدة المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل (IPE)

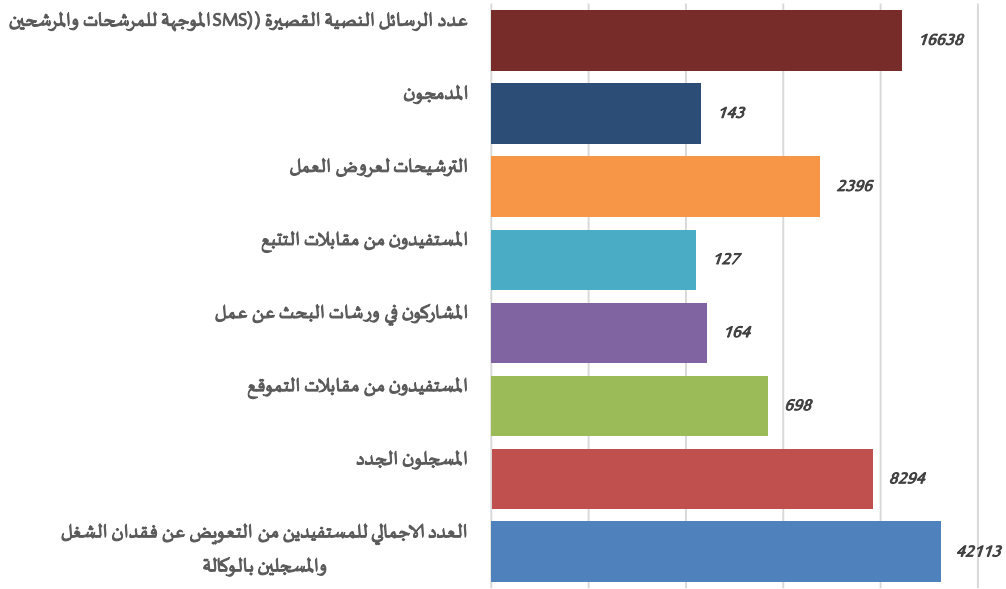

ساكنة العالم القروي

- **تطوير عرض خدماتي خاص بالساكنة القروية** بشراكة مع 6 جمعيات في إطار مشروع "النهوض بالتشغيل في العالم القروي" المنجز بأقاليم صفرو وتازة وتاونات(التعاون الألماني GIZ)، حيث بلغ عدد المستفيدين من الخدمات منذ انطلاق المشروع 3.153مستفيد، منهم 1349 سنة 2018 (45%نساء) مقابل 1804 سنة 2017، موزعين حسب الأقاليم كالتالي:

تطور عدد المستفيدين بين 2017 و2018 حسب كل إقليم

الإقليم	2017	2018	المجموع
تازة	216	442	**658**
تاونات	495	550	**1045**
صفرو	405	357	**762**
تكوينات قصيرة المدة	688	0	**688**
المجموع	1804	1349	**3153**

كما تم فتح وتجهيز **6 فضاءات قروية للتوجيه المهني** ووضع وصف ل "فضاء التوجيه المهني" في أماكن العمل القروية باعتماد ميثاق بياني محدد مع استكمال تكوين المنشطين داخل الجمعيات لتمكينهم من تقديم خدمات الوكالة سواء على تقنيات البحث عن عمل أو التشغيل الذاتي. وتتلخص الخدمات التي تم تقديمها على مستوى فضاءات التوجيه المهني، حسب كل إقليم، على الشكل التالي:

تطور الخدمات المقدمة بين 2017 و2018 حسب الأقاليم

الإقليم	مقابلة التموقع		ورشات البحث عن عمل		ورشات المواكبة القبلية والبعدية		تكوينات قصيرة المدة	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018
تازة	201	681	113	369	62	28	177	0
تاونات	409	766	334	433	10	45	192	0
صفرو	504	531	310	192	93	152	319	0
المجموع	1114	1978	757	994	165	225	688	0

- **تعزيز خدمات القرب** من خلال تنفيذ مشروع الوحدات المتنقلة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من أجل تحسين قابلية التشغيل لساكنة العالم القروي بالمغرب(التعاون الألماني GIZ)، حيث تم اقتناء 4 وكالات متنقلة بهدف تحسين قابلية تشغيل الساكنة القروية في 4 أقاليم:

24 يناير 2017: إطلاق الوحدة المتنقلة بسيدي قاسم (جهة الرباط – سلا-القنيطرة)؛

13 مارس 2018: إطلاق الوحدة المتنقلة بفحص أنجرة (جهة طنجة-تطوان-الحسيمة)؛

29 مارس 2018: إطلاق الوحدة المتنقلة بتاونات (جهة فاس- مكناس)؛

5 أبريل 2018: إطلاق الوحدة المتنقلة ببركان (الجهة الشرقية)؛

ماي 2018: الانطلاق الفعلي للخدمات داخل الوحدات المتنقلة.

وقد صممت هذه الوحدات لتستجيب وتتلاءم مع حاجيات الساكنة القروية، وتم إعداد حزمة من الخدمات الموجهة لساكنة القروية من قبيل: (1) ترجمة جزء من دليل الوظائف والمهن للغة العربية وتبسيط بعض ورشات البحث عن شغل وتقريب المعلومات المتعلقة بخلق المقاولات وبالتكوينات المتوفرة من أجل تسهيل عملية الاندماج في الحياة العملية؛ و(2)تطوير خدمات جديدة ترتكز على تحسين المهارات الحياتية والسلوكاتية نتيجة الطلب المتزايد عليها من قبل المقاولات، وكذلك بعض الورشات التحسيسية للساكنة القروية.

المستفيدون 12/2018 - 11/2017

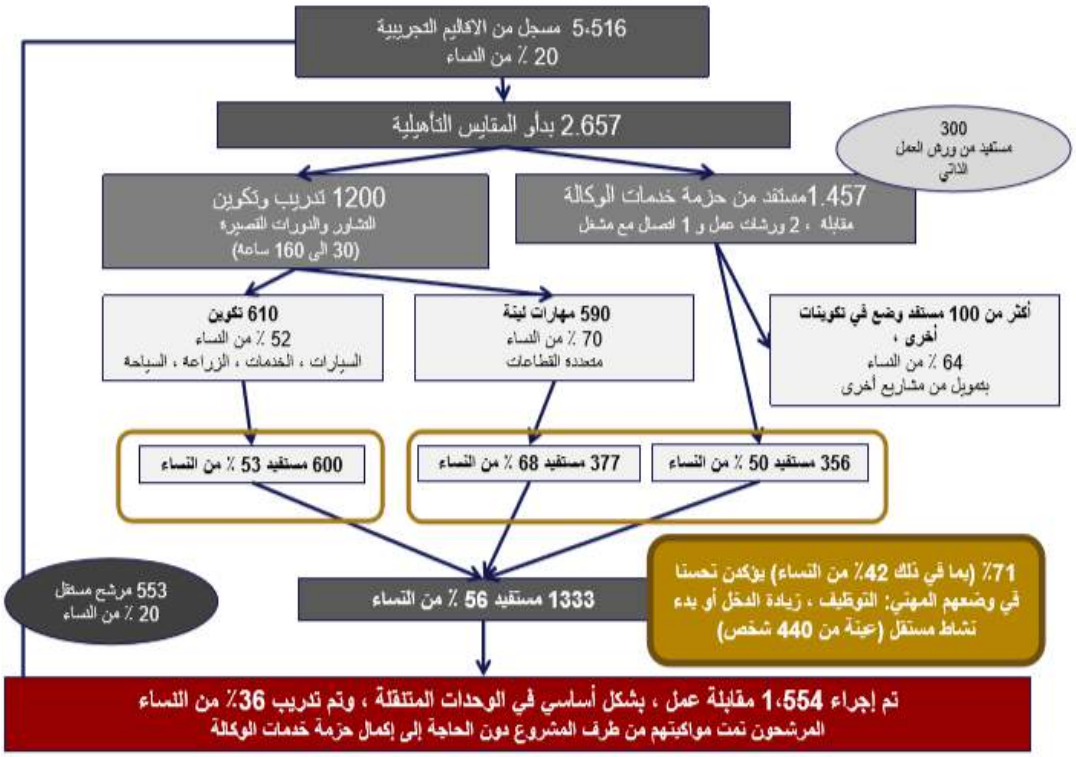

وتتوزع حصيلة الخدمات المقدمة عبر الوكالات المتنقلة، حسب الأقاليم المستهدفة، على الشكل التالي:

	بركان	فحص أنجرة	سيدي قاسم	تاونات	المجموع
عدد الأشخاص المستفيدين من خدمات الوحدات المتنقلة	650	2051	2030	785	5516
	12%	37%	37%	14%	
عدد المسجلين عن طريق الوحدات المتنقلة	487	677	1046	447	2657
	18%	25%	39%	17%	
عدد الترشيحات لعروض العمل المقدمة بواسطة الوحدات المتنقلة	268	557	498	231	1554
	17%	36%	32%	15%	
عدد المقبولين ضمن الترشيحات لعروض العمل	77	176	320	36	609
	13%	29%	53%	6%	
عدد المستفيدين من حصص التكوين في المهارات الحياتية (soft skills)	155	69	152	214	590
	26%	12%	26%	36%	
عدد المستفيدين الذين أنهوا التكوين في المهارات الحياتية (soft skills)	90	19	90	178	377
	24%	5%	24%	47%	
عدد التكوينات في المهن (من ضمنها المهارات الحياتية (soft skills))	65	187	338	20	610
	9%	31%	56%	3%	

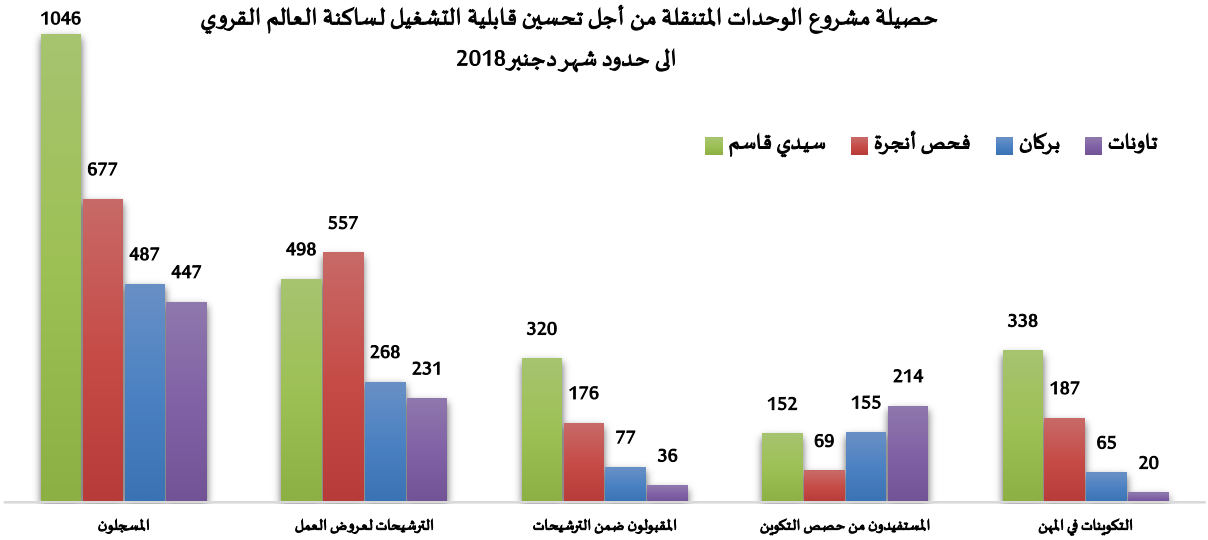

فئة الأشخاص في وضعية إعاقة

بلغ عدد الأشخاص في وضعية إعاقة الذين تم إدماجهم **699** باحث عن شغل موزعين حسب الجهات كما يلي:

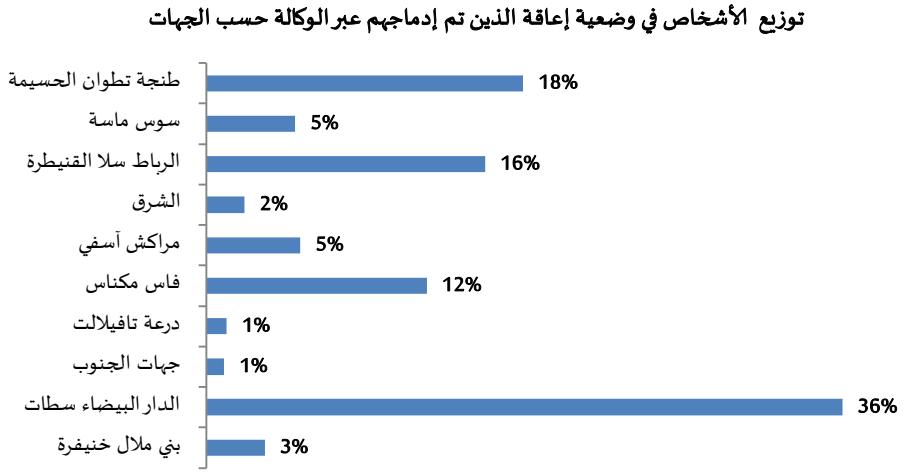

وفيما يخص حصيلة التعاون في مجال التشغيل الذاتي إلى حدود نهاية دجنبر 2018، فقد بلغ عدد المقاولات المحدثة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي **179** مقاولة، تمت مواكبتها من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، مع تسجيل تفاوت حسب الجهات: جهة فاس-مكناس (22%) متبوعة بكل من جهة الرباط سلا-القنيطرة وجهة الدار البيضاء-سطات (15%) وجهة سوس ماسة (13%).

النساء في وضعية هشاشة

- بناء على اتفاقية الشراكة الموقعة بتاريخ 5 أبريل2017 بين وزارة الشغل والإدماج المهني وجمعية النهوض بالتربية والتكوين بالخارج/بلجيكا/APEFE، تم وضع برنامج لدعم النساء المقاولات (برنامج "من أجلك"). يرمي هذا البرنامج في نسخته الثانية (2017-2021) إلى

المساهمة في النهوض باستقلالية النساء بالمغرب والتحسين الكمي والكيفي للمقاولة وقابلية التشغيل لدى نساء المغرب في جميع جهات المغرب، من خلال:

- دعم الروح المقاولاتية لدى النساء وتحسين القدرات المقاولاتية لدى النساء المستهدفات (بعد الإحداث)؛
- تحسين قدرات التسيير لدى النساء المستهدفات وتحسين قابلية التشغيل؛
- تعزيز التسيير التشاركي والمتعدد الشراكة على الصعيد الترابي.

تفيد الإحصائيات المتوفرة حتى نهاية 2018 إنشاء 426 مقاولة و156 تعاونية، وتحسين قابلية تشغيل 271 نساء، وكذا مشاركة 1544 نساء في ورشات التحسيس حول المقاولة وتكوين 3.138 في مجال تطوير القدرات المقاولاتية و1.167 حاملي المشاريع استفدن من المصاحبة البعدية للمشروع؛ بالإضافة إلى إنشاء ومواكبة 20 حاضنة.

- وفي إطار مشروع " الشباب في العمل 2012- 2018" (المنجز بدعم تقني من مكتب العمل الدولي وتمويل من كندا)، تم بتاريخ 21 يونيو 2018 تنظيم ورشة اختتام هذا المشروع الذي ساهم في تعزيز قابلية التشغيل وتطوير روح المبادرة والتشجيع على التشغيل الذاتي لدى الشباب بجهة سوس ماسة والجهة الشرقية وكذا بمحور الدار البيضاء-القنيطرة، وذلك من خلال:

- اعتماد آلية تكوين "فهم المقاولة/CLE" لمكتب العمل الدولي من طرف المكتب الوطني للتكوين المهني وانعاش الشغل بجل المعاهد التابعة له ؛
- استعمال برنامج "فهم المقاولة/CLE" بجميع الجامعات المغربية العمومية وجامعتين (2) خاصتين؛
- استفادة 131.575شخص من تكوين "فهم المقاولة/CLE"(42% منهم نساء)؛
- تكوين 319 (من أصل 310 كهدف مسطر) أساتذة جامعيين ومكونين تابعين لمكتب التكوين المهني وانعاش الشغل في مجال "فهم المقاولة" (48% منهم من أصل 63 تم اعتمادهم كميسرين وطنيين)؛
- إدماج2.281 شاب بسوق الشغل (44% منهم نساء)؛
- انجاز دراسة حول تنمية المقاولة النسائية (26 توصية) ووضع إطار مرجعي لتنمية المقاولات النسائية صودق عليه خلال ندوة نظمت لهذا الغرض بتاريخ 15ماي 2018 (تم إدراجه ضمن الخطة الحكومية للمساواة "اكرام 2")؛
- تعزيز قدرات 15 جمعية للنساء المقاولات في المجال التدبيري والقيادي؛
- دعم الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات في بلورة عرض خدمات خاص بفئة الباحثين عن عمل غير الحاملين للشهادات وتجريبه ب9 وكالات (7.382 مستفيد). كما تم وضع عرض للخدمات المتعلقة بالتشغيل الذاتي لنفس الفئة؛

- اعتماد المؤسسة المغربية للتربية المالية التابعة لبنك المغرب آلية منظمة العمل الدولية "التعليم المالي" وتكوين93.959 في مجال التربية المالية (92% منهم نساء)؛
- تمويل 15 مشروعا لفائدة الشباب في حدود 80.000 درهم لإحداث تعاونيات ومقاولات صغيرة جدا.

- المساهمة في تنفيذ البرنامج الحكومي للمساواة "اكرام2"، حيث شاركت الوزارة في الاجتماعات التحضيرية لإعداد الوثيقة المتعلقة بخطة العمل، وخاصة المحور الأول المتعلق بتعزيز فرص الشغل والتمكين الاقتصادي للنساء. وفي هذا الإطار، تم الالتزام بالمساهمة إلى جانب القطاعات الأخرى في تحسين قابلية التشغيل والتمكين الاقتصادي للنساء عبر البرامج التي تشرف عليها الوزارة من خلال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، بما فيها تلك التي تنفذ بشراكة مع الوزارة المكلفة بالمرأة والوكالة وعبر المشاريع المنفذة في إطار التعاون الدولي وخاصة برنامج "من أجلك".

غير حاملي الشهادات أو ذوي المستوى التعليمي المنخفض

- تم الانتهاء من إنجاز الدراسة المتعلقة ب "تطوير خدمات الوكالة الوطنية إنعاش التشغيل والكفاءات لفائدة غير حاملي الشهادات" (الممولة من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية)باستلام التقارير النهائية الخاصة بتحديد سبل تنفيذ عرض الخدمات.
- وقد تم توسيع قائمة الوكالات التي تقوم بتقديم خدمات للأشخاص ذوي المستوى التعليمي المنخفض أو غير حاملي الشواهد ليصل عددها 19 وكالة وتم تكوين 15 مستشار في التشغيل على الورشات التي تم تطويرها لصالح هذه الفئة من الباحثين (4327 مستفيد من مقابلات التموقع - 845 مشاركًا في ورشات البحث عن عمل).
كما تم إنجاز دراسة لتحديد فرص التكوينات المفتوحة في وجع غير حاملي الشهادات في جهات الدار البيضاء سطات والرباط سلا القنيطرة وسوس ماسة والجهة الشرقية.
- وفي إطار تنزيل المنظومة الجهوية للتشغيل، شرعت الوكالة وبشراكة مع جهة الرباط – سلا-القنيطرة وجهة طنجة- تطوان- الحسيمة وجهة سوس ماسة، في وضع تكوينات تعاقدية وتأهيلية خاصة بهذه الفئة.

المهاجرون في وضعية قانونية

- في إطار مواكبة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، واصلت الوزارة والوكالة مشاركتهما، بصفة دورية، في أشغال اللجنة القطاعية المكلفة بالتشغيل والتكوين، حيث تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تيسير ولوج المهاجرين في وضعية قانونية إلى سوق الشغل، وذلك من خلال:

- فتح العرض الخدماتي للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لصالح هذه الفئة وتجربته على مستوى 11 وكالة محلية؛
- تمكين هذه الفئة من الاستفادة من مبادرات وبرامج إنعاش التشغيل.

- ومنذ انطلاق هذه العملية نهاية 2015 وإلى حدود نهاية 2018، بلغ عدد المسجلين بقاعدة بيانات الوكالة ما مجموعه **1903** باحث عن شغل من بينهم 604 مسجل جديد سنة 2018 (28 %منهم نساء)، وتمت مواكبة **609** في إطار الورشات التوجيهية و**775** في إطار ورشات البحث عن عمل وإدماج **50** مهاجرا في سوق الشغل (منهم **23** فقط سنة 2018)، وكذا إحداث **16** نشاطا مدرا للدخل.

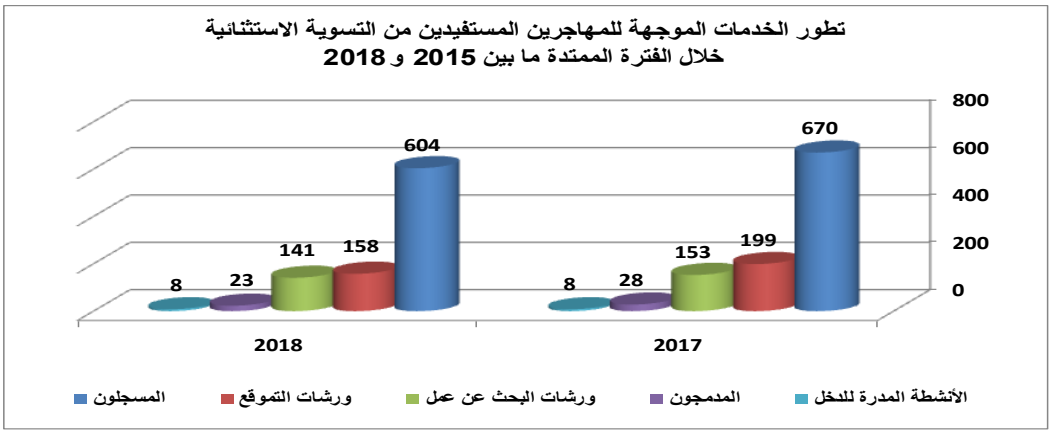

- **بلورة برنامج لدعم الإدماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش آسفي**

- يعتبر هذا البرنامج بمثابة التنزيل الأول لمنظومات تكوين الباحثين عن شغل ودعم إنشاء المقاولات الصغرى. وقد انطلقت خلال سنة 2018 مشاورات مع البنك الدولي بشأن وضع هذا البرنامج الذي يروم اعتماد مقاربة متكاملة وجهوية لتحسين الإدماج الاقتصادي للفئات المستهدفة، خاصة الشباب العاطل عن العمل وغير النشيطين والذين يعملون في القطاع غير المهيكل وحاملي أو غير حاملي الشواهد في المناطق الحضرية والقروية، رجالا ونساء في جهة مراكش-آسفي.

- يرتكز البرنامج على ثلاثة مكونات رئيسية:

المكون الأول: تعزيز قابلية التشغيل والإدماج الاقتصادي للشباب

- إحداث فضاءات تشغيل الشباب؛
- تطوير الكفاءات ودعم الإدماج المهني.

المكون 2: تطوير البيئة العامة للمقاولات ودعم فرص خلق المقاولات لفائدة الشباب

- وضع شبكة مراكز دعم خلق المقاولات والتنمية الاقتصادية المحلية؛
- دعم إحداث المقاولات؛
- مواكبة سلسلة القيم ذات إمكانات التشغيل المهمة.

المكون 3: دعم القدرات المؤسساتية ودعم تنفيذ البرنامج

- المساعدة التقنية وتقوية قدرات الفاعلين (الوكالات التنفيذية – قيادة المشروع).

2.3 تطوير البرامج الإرادية للتشغيل

- **دعم العمل المأجور("إدماج" و"تحفيز" و"عقد الإدماج المهني"):**

إدماج **108.953** باحث عن شغل سنة 2018 مع تسجيل زيادة 18% مقارنة مع حصيلة سنة2017 (92.288 إدماج).

برنامج "إدماج"

إدماج **102.773** باحث عن شغل سنة 2018 (من أصل 90.000 مستفيد كهدف مسطر أي بتحقيق نسبة إنجاز**114**%)، بما فيهم 15.922 مستفيد في إطار التشغيل بالخارج. ومقارنة مع حصيلة سنة 2017 (89.077 مستفيد)، فقد تم تحقيق زيادة بنسبة تقدر بحوالي **15**%.

- عقد التكوين من أجل الإدماج (AMO – PCS)

تم حصر حصيلة إنجاز عقد التكوين من أجل الإدماج إلى حدود نهاية دجنبر 2018 **(المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)** كالتالي مع تسجيل تطور إيجابي مقارنة مع 2017:

		2017	2018
AMO	المستفيدون	63 319	64 354
	المقاولات	6 321	7 003
PCS	المستفيدون	3 774	5 369
	المقاولات	384	655

- وتتوزع حصيلة البرنامج، دون احتساب التشغيل الدولي، حسب النوع والشهادات المحصل عليها والجهات ونوعية العقد والقطاعات وحجم المقاولة والفئات العمرية كما يلي:

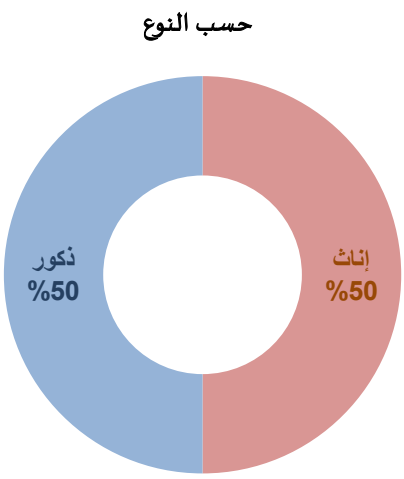

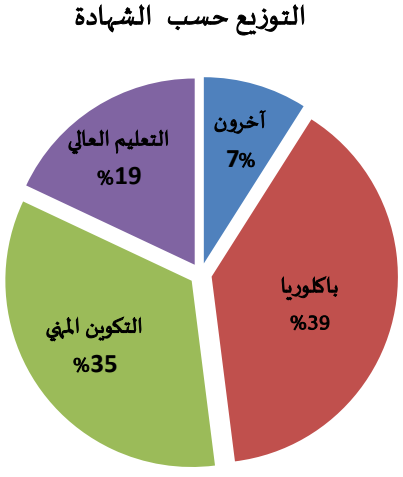

التوزيع حسب نوعية العقد

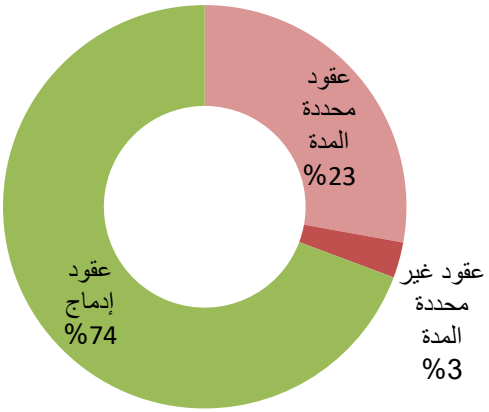

التوزيع حسب القطاع

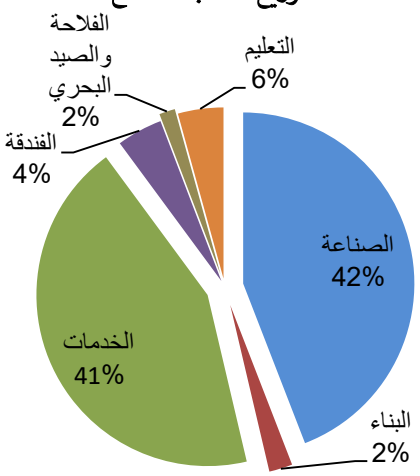

التوزيع حسب حجم المقاولة

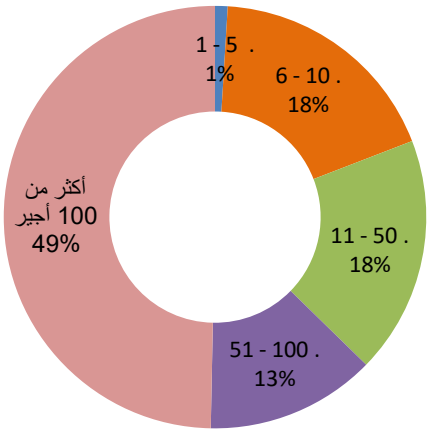

التوزيع حسب الفئات العمرية

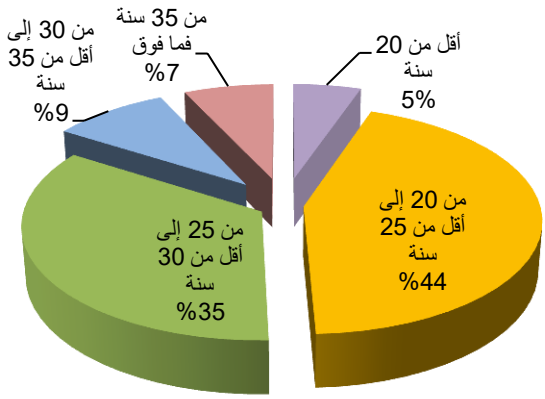

التوزيع حسب الجهة

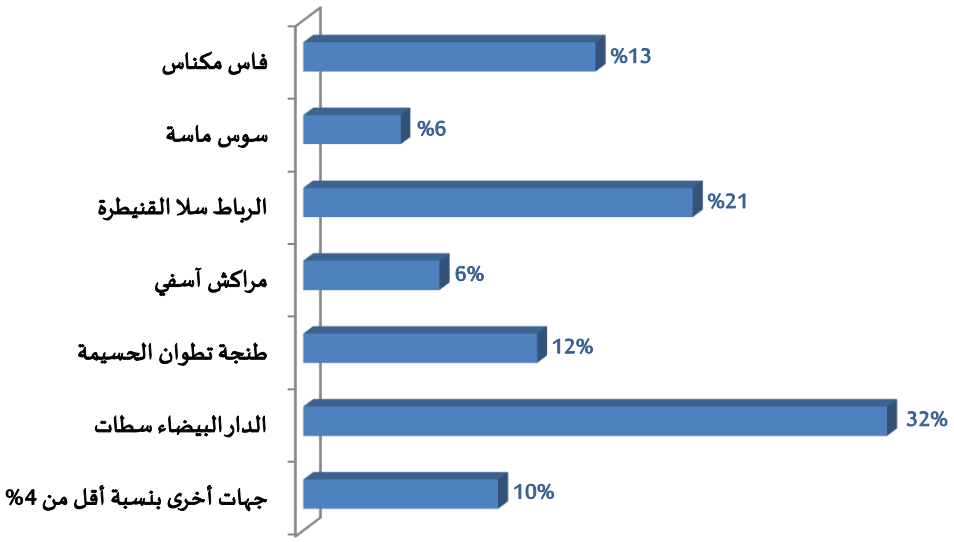

احتساب نسبة الإدماج المهني للمستفيدين من عقد التكوين من أجل الإدماج

أنجز المرصد الوطني لسوق الشغل سنة 2018 عملية مقارنة قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي شملت 48.256 مستفيد من عقد التكوين من اجل الإدماج برسم سنة 2014.

مكنت هذه العملية من معرفة مدى إدماج المستفيدين في عمل مصرح به بالقطاع الخاص المنظم، والتوفر على عدة مؤشرات تهم أساسا خصائص المستفيدين من عقد التكوين من أجل الإدماج. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن 66% من المستفيدين من عقد التكوين من اجل الإدماج مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد وأن 55% منهم مصرح بهم سنة 2017.

وتتفاوت هذه النسب حسب المستفيدين، حيث أن الرجال وفئة الشباب البالغين من العمر 25-29 سنة هم الفئات المصرح بهم بشكل أكبر لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

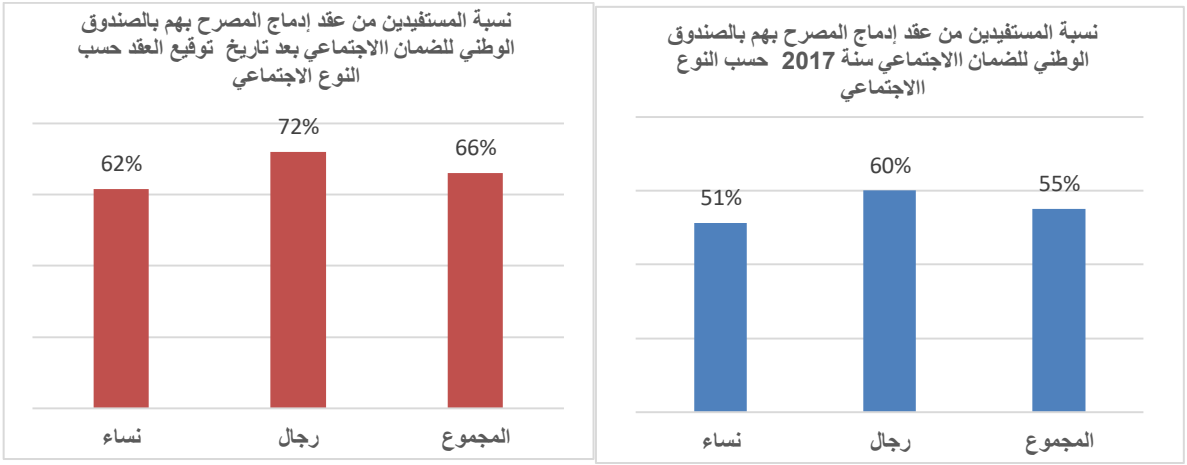

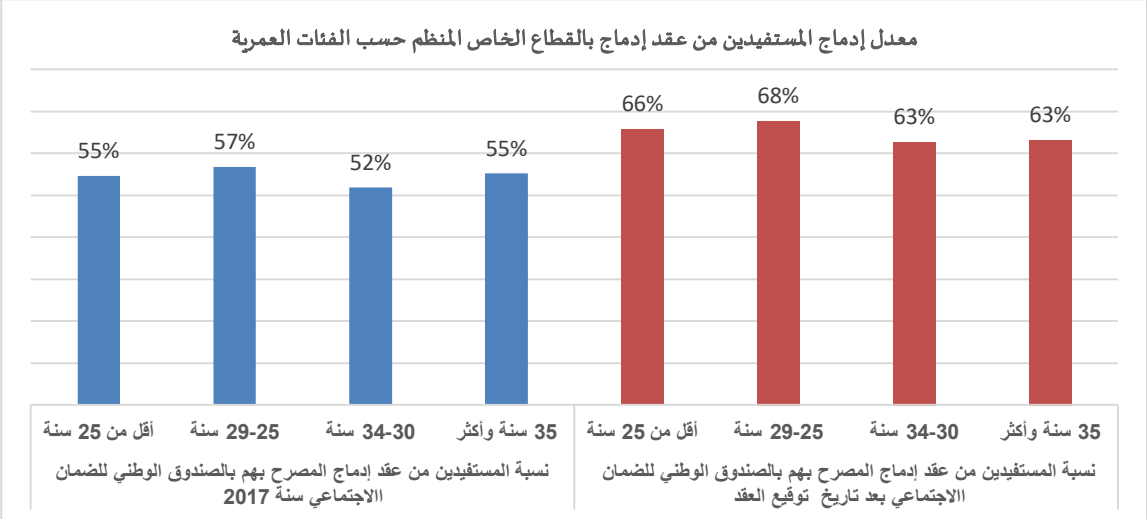

المصدر: إعداد مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على نتائج مقارنة قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (2018).

برنامج "تحفيز"

استفادت **2.224** مقاولة من برنامج "تحفيز" إلى حدود نهاية دجنبر 2018 مقابل 1.450 سنة 2017 (أي بزيادة **35**%)، حيث تم تشغيل **6.180** باحث عن شغل (من أصل 3.500 شخص كهدف مسطر، أي بتحقيق نسبة إنجاز **177**%).

ومقارنة مع حصيلة نفس الفترة من سنة 2017 (3.211 مستفيد)، فقد تم تحقيق زيادة تقدر بحوالي 92%.

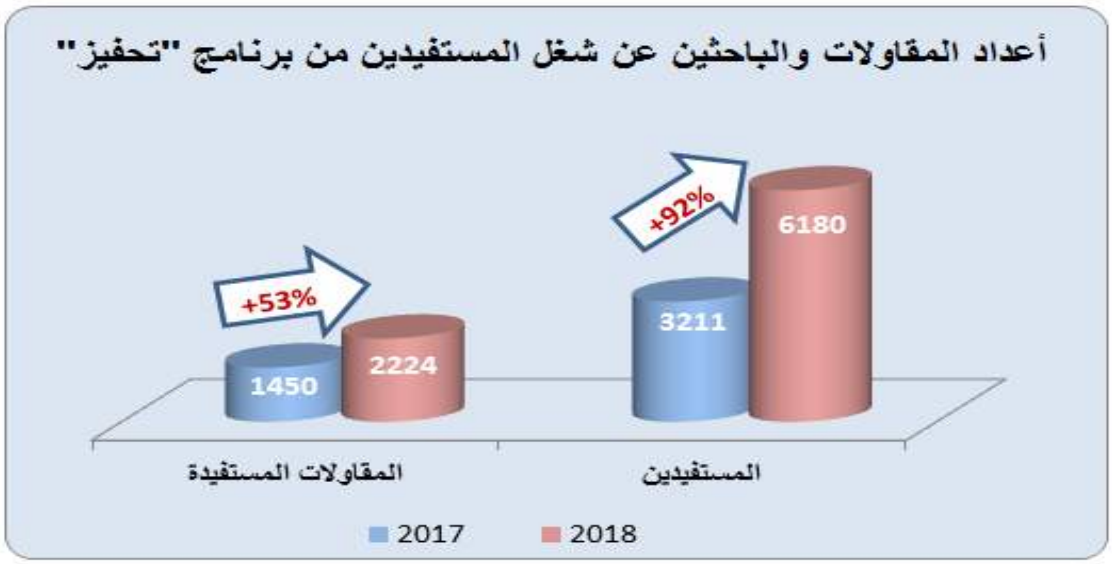

وتتوزع حصيلة البرنامج حسب النوع والشهادات المحصل عليها والقطاعات وحجم المقاولة والجهات والفئات العمرية كما يلي:

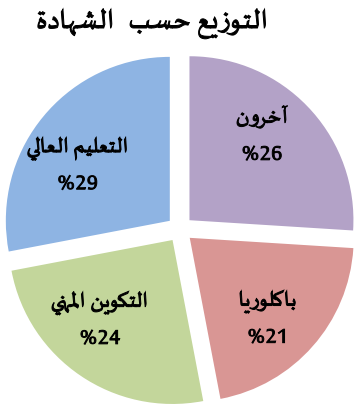

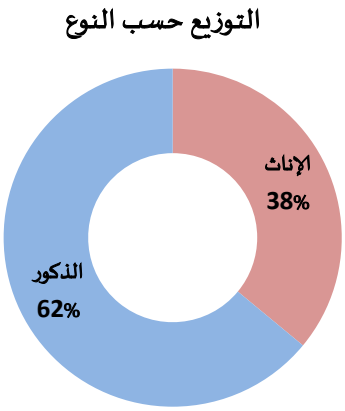

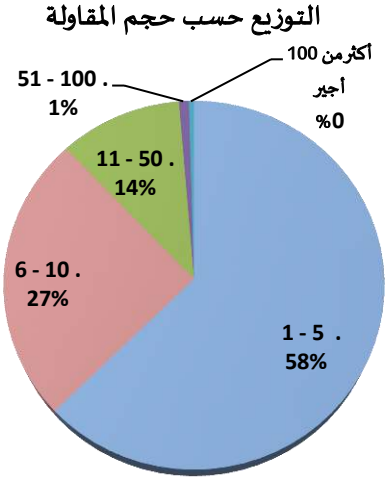

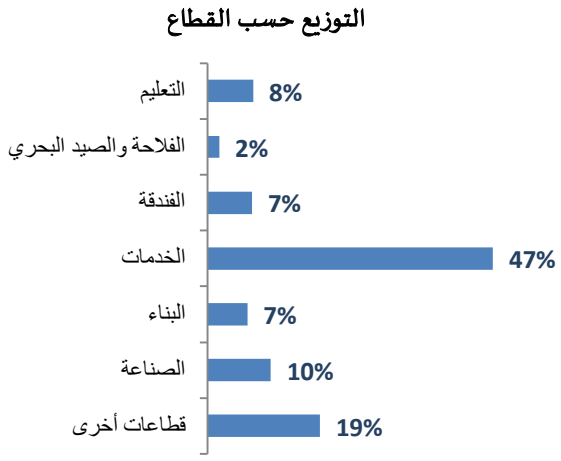

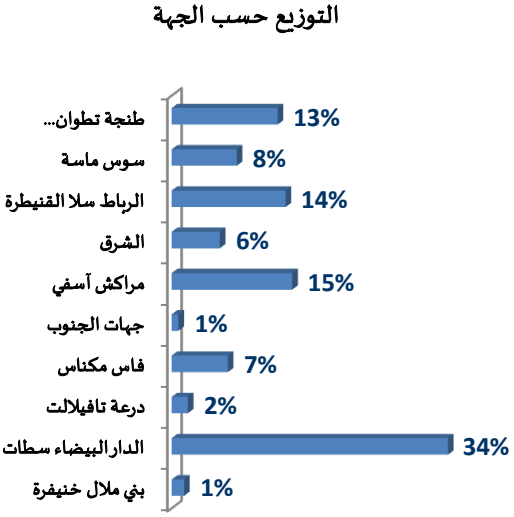

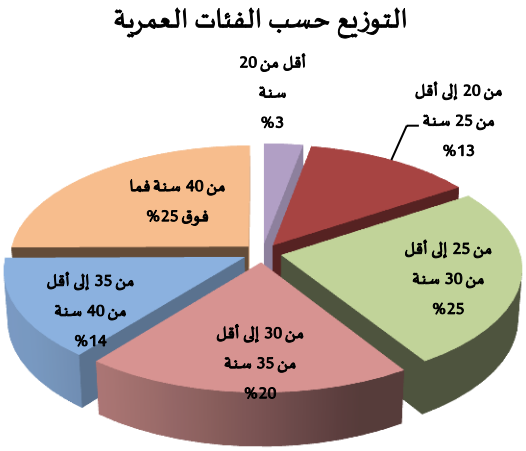

برنامج "عقد الإدماج المهني CIP"

يعتبر هذا البرنامج آلية للإدماج المهني تستهدف الباحثين عن شغل الذين يلاقون صعوبة في الإدماج، غير أنه لم يلق استحسانا كبيرا من طرف المقاولات، حيث لم يسجل سوى عقد إدماج مهني واحد.

- **تحسين قابلية التشغيل وتنمية الكفاءات لتلبية حاجيات المقاولات**

استفاد سنة 2018 من عمليات تحسين قابلية التشغيل حوالي **27.125** باحثا عن شغل (من أصل 18.000 كهدف مسطر، أي بنسبة إنجاز تناهز **151**%). ومقارنة مع حصيلة سنة 2017 (18.612 مستفيد)، فقد تم تحقيق زيادة بنسبة تقدر بحوالي 46%. وتفيد الإحصائيات المتوفرة، استفادة 12.856 شخص من التكوينات في إطار برنامج دعم القطاعات الواعدة و3.010 في إطار التكوين التعاقدي من أجل التشغيل و2.502 من التكوين التأهيلي أو التحويلي و5.129 من التكوينات عن بعد و3.017 من التكوينات في إطار الشراكات الوطنية و611 من التكوينات في إطار الشراكات الجهوية.

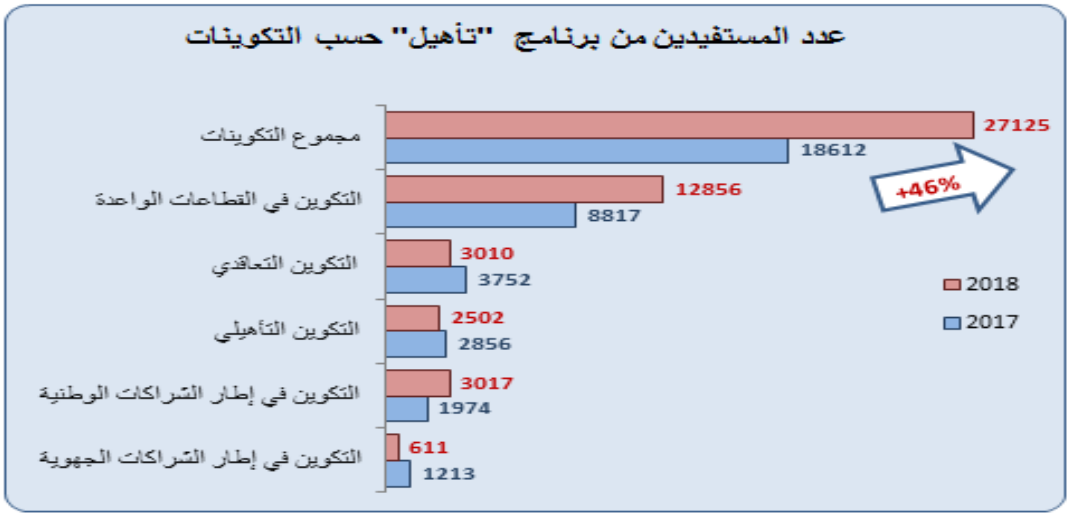

وتتوزع حصيلة التكوين التعاقدي للبرنامج حسب النوع والشهادات المحصل عليها والقطاعات والجهات والفئات العمرية وحجم المقاولة كما يلي:

التوزيع حسب الشهادة

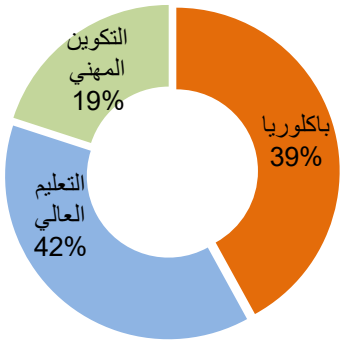

التوزيع حسب النوع

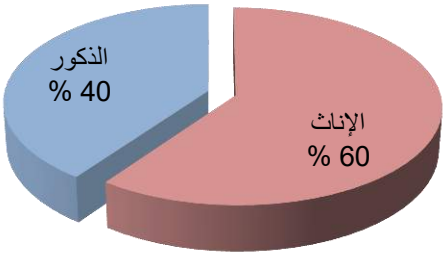

التوزيع حسب الفئات العمرية

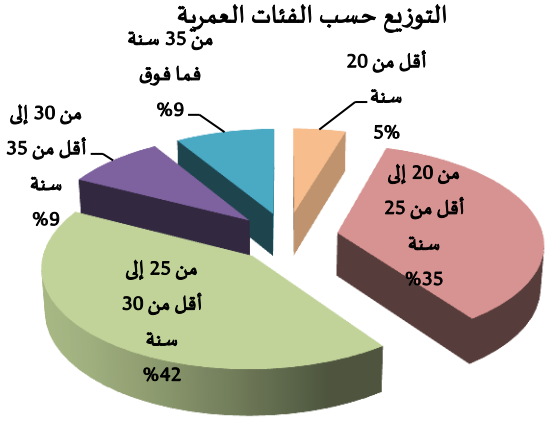

التوزيع حسب حجم المقاولة

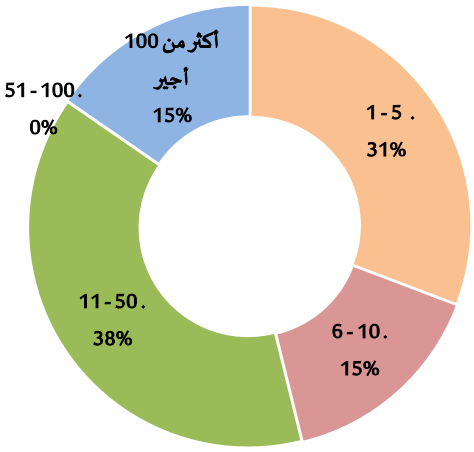

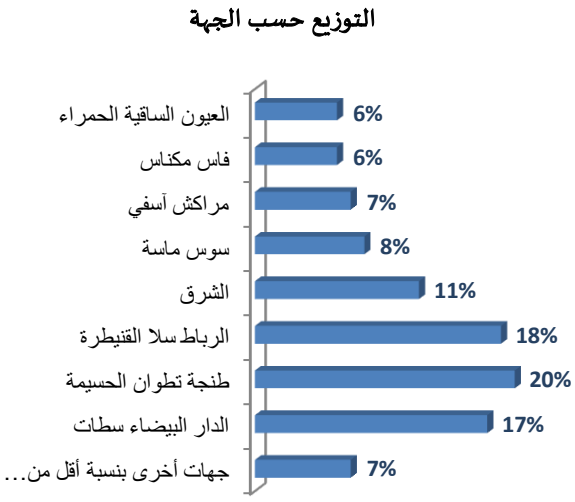

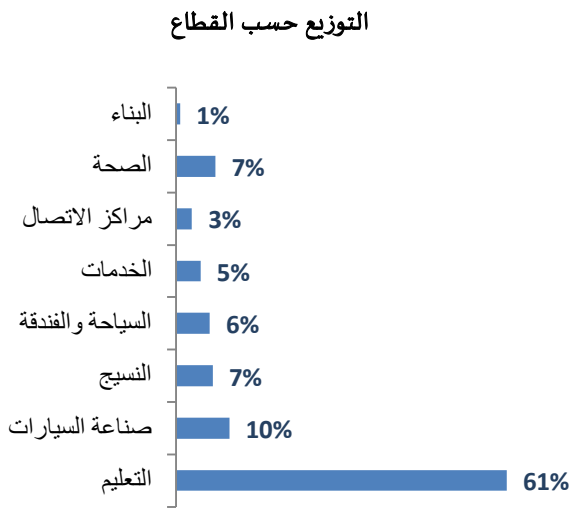

- **دعم التشغيل الذاتي**

تمت خلال سنة 2018 مواكبة **2.785** حامل مشروع (من اصل 1500 كهدف مسطر، أي بنسبة إنجاز تناهز **186**%)، مكنت من إحداث **1.351** مقاولة صغيرة جدا أو نشاطا مدرا للدخل وتوفير **4.526** منصب شغل. ومقارنة مع حصيلة سنة 2017 (مواكبة 2.425 شخص)، فقد تم تحقيق زيادة بنسبة **15**%.

وتتوزع حصيلة البرنامج حسب النوع والشهادات المحصل عليها والجهات والقطاعات والفئات العمرية كما يلي:

التوزيع حسب الشهادة

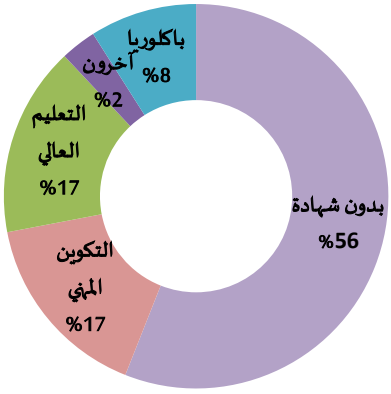

التوزيع حسب النوع

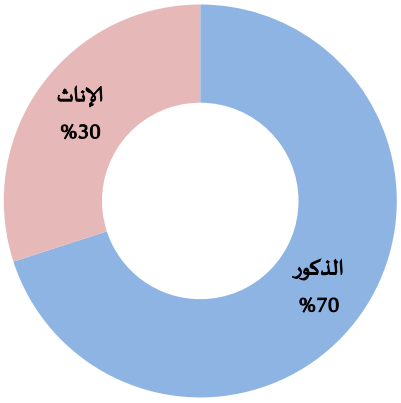

التوزيع حسب الفئات العمرية

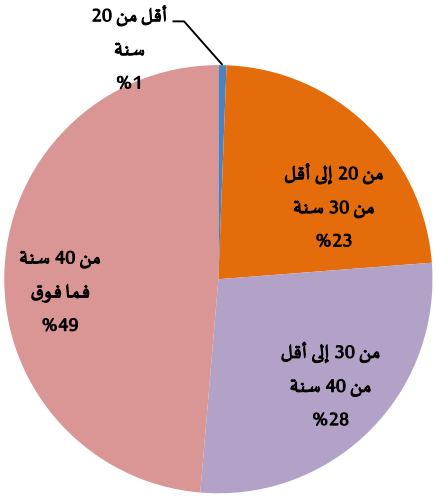

التوزيع حسب القطاع

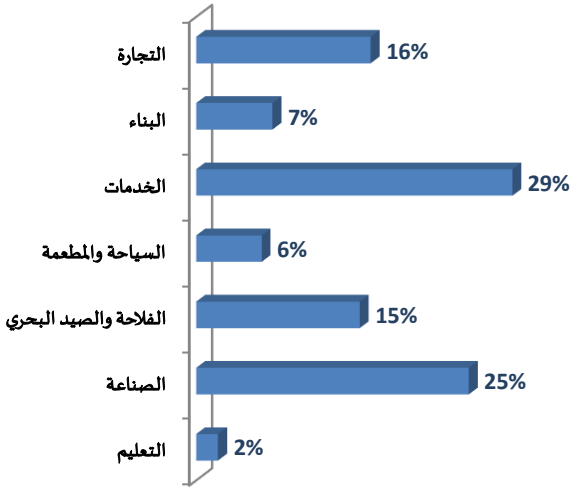

التوزيع حسب الجهة

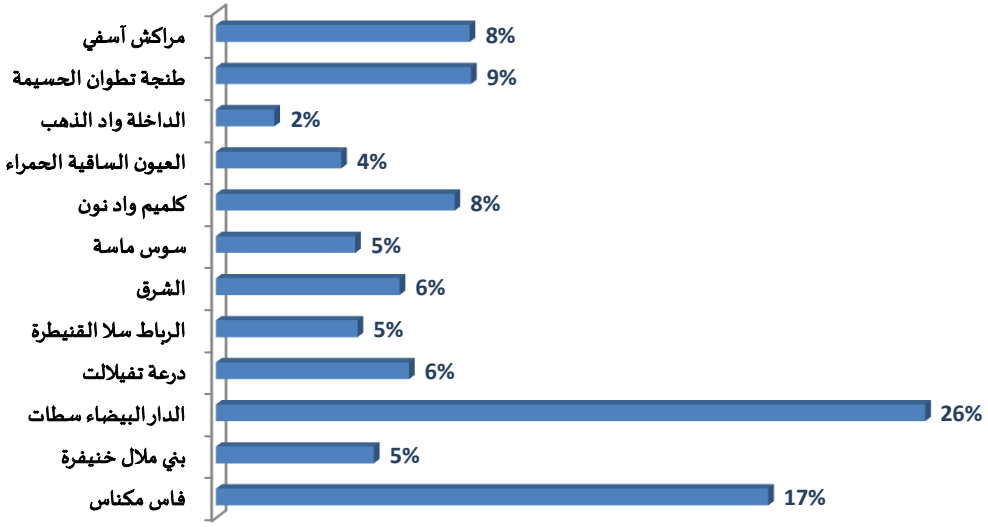

وتعزيزا لسياسة القرب وللتدبير المندمج لمواكبة الشباب الراغب في إحداث مشاريع مدرة للدخل والتشغيل،تم إحداث مركب للتشغيل الذاتي بالرباط-العكاري- لينضاف الى المركب الموجود بجهة طنجة-تطوان الحسيمة.

وفي اطار التعاون البلجيكي(ENABEL)، تم خلال سنة 2018 إجراء مشاورات من اجل الإعداد لمشروع يهم دعم قدرات الشباب المقاولاتية وتحسين قابلية التشغيل والتشغيل الذاتي لفائدتهم.

- **تحسين وتجويد برامج إنعاش التشغيل**

تواصلت خلال سنة 2018 عمليات تجويد وتطوير برامج إنعاش التشغيل، بالإضافة إلى اقتراح إجراءات جديدة للنهوض بالتشغيل تنفيذا للتوجه الاستراتيجي الثالث للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل (**تكثيف البرامج الإرادية للتشغيل ودعم الوساطة**). ويمكن تلخيص هذه التدابير كما يلي:

- **مواصلة تتبع انجاز الدراسة التقييمية لبرنامج "تأهيل"**، حيث تم الانتهاء من التقييم الإجرائي للبرنامج الذي أكد على ضرورة تعزيز العرض التكويني باعتباره أداة للديناميكيات الجهوية لإنعاش التشغيل، والعمل على تحسين مكونات البرنامج وطريقة تدبيره (ترابية الإجراء ، نظام التصديق ، هندسة التكوينات ، المساواة ، الجودة والجاذبية). فيما يواصل مكتب الدراسات حاليا تقييم أثر البرنامج على المستفيدين منه.
وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة تعرف صعوبات متعددة في الإنجاز بسبب تعذر تجميع المعطيات الميدانية نتيجة عدم تحديد مكان تواجد المستفيدين من البرنامج (عينة 2011و2012)، وانسحاب بعض الأشخاص الذين تم تكوينهم لإجراء البحث الميداني (انسحاب 12 باحثا من اصل 42 تم تكوينهم)، إضافة إلى تشعب خصائص هذه الدراسة ومعطياتها سواء المعلوماتية منها او الاحصائية والمرتبطة بالفئة المستهدفة.

- **تحسين برنامج "تحفيز" وإدخال مجموعة من التعديلات بهدف الرفع من جاذبيته:**
  - انتقال عدد الباحثين عن شغل المستفيدين من المزايا الممنوحة إلى 10 أجراء بدل 5؛
  - التنصيص على أنه يتم تشغيل الباحث عن شغل داخل 24 شهرا تبتدئ من تاريخ الاستغلال المقاولة عوض تاريخ الإحداث؛
  - تمديد فترة الاستفادة من هذا البرنامج التحفيزي إلى غاية نهاية دجنبر 2022؛
  - إدماج التعاونيات ضمن المؤسسات المستفيدة من المزايا التي يخولها البرنامج.

- **إعداد تصور لإغناء برنامج "تأهيل"**، عبر تكوينات للحصول على جواز: لغوي–رقمي–سلوكاتي/ قدراتي – تجاري – مقاولاتي ووضع تصور لمنظومة مندمجة لتكوين وتأهيل

الباحثين عن شغل بتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية، وكذا إعداد مشروع دورية وتوجيهها بتاريخ 25 يونيو 2018 إلى السيد رئيس الحكومة قصد التوقيع.

- **إرساء منظومة مندمجة للتشغيل الذاتي:** في هذا الصدد، تم تنظيم اجتماعات تنسيقية بتاريخ 26 شتنبر 2018 و10 أكتوبر 2018 بإشراف من الوكالة الوطنية لدعم المقاولات المتوسطة والصغيرة والشروع في إعداد دلائل المساطر الخاصة بالمواكبة القبلية والمواكبة البعدية وكذا تنظيم المباريات الجهوية والإقليمية. غير أنه تم الاتفاق على تأجيل إعداد دلائل المساطر بعد اللقاء الوطني للتشغيل والتكوين.

3.3 انعقاد أجهزة حكامة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

- **المجلس الإداري:**

عقد المجلس الإداري للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات دورتين برسم سنة 2018، على التوالي بتاريخ 17 يوليوز 2018 و22 دجنبر 2018. وقد تم تخصيص الدورة الأولى لتقديم حصيلة أنشطة عمل الوكالة وحصر حسابها المالي برسم سنة 2017، وكذا اخبار أعضاء مجلس الادارة بالاتفاقيات المبرمة من طرف الوكالة.

أما الدورة الثانية، فقد انصبت أشغالها على برنامج عمل الوكالة وتقديم وحصر ميزانيتها برسم سنة 2019، وكذا المصادقة على توصية تقضي بتخويل الوكالة صلاحية التطبيق المباشر للإجراءات الجزرية المنصوص عليها في تقارير المراقبة في حق الفاعلين الاقتصاديين وهيئات التكوين الذين تبتت في حقهم خروقات، وفقا لجدول الإجراءات الجزرية المعتمدة من طرف اللجنة المركزية لمراقبة تدابير التشغيل، ما عدا ما يتعلق منها بالحرمان من الاستفادة لمدة معينة أو المتابعة القانونية والتي يتعين بخصوصهما الرجوع إلى اللجنة المعنية.

- **لجنة الدراسات:**

عقدت لجنة الدراسات للوكالة اجتماعا واحدا سنة 2018بتاريخ 25 دجنبر 2018 خصص لتقديم برنامج عمل الوكالة برسم سنة 2019 وإخبار أعضاء اللجنة بالاتفاقيات المبرمة من طرف الوكالة للفترة الممتدة بين 20 دجنبر 2017 و 25 دجنبر2018.

- **لجنة الافتحاص:**

عقدت لجنة افتحاص الوكالة المنبثقة عن المجلس الإداري، اجتماعين خلال سنة 2018 على التوالي بتاريخ 28 يونيو 2018 و13 يوليوز 2018، خصصا لتدارس تقارير المدقق الخارجي لحسابات الوكالة برسم سنة 2017.

4.3 اجتماعات أجهزة التتبع والمراقبة والتشاور

- **لجان تتبع تنفيذ برامج إنعاش التشغيل**

- المشاركة بانتظام في أشغال اللجان المختصة في إطار برنامج "دعم التشغيل في القطاعات الواعدة" بهدف تطوير دلائل المساطر الجاري بها العمل وملاءمتها لتكون أكثر استجابة لمتطلبات سوق الشغل.

- تم خلال سنة 2018 تنظيم اجتماعات اللجان المكلفة بتتبع برامج إنعاش التشغيل (تحفيز- تحمل الدولة للتغطية الصحية-تحمل الدولة للتغطية الاجتماعية ورسم التكوين المهني – عقد الإدماج المهني)، وذلك على التوالي بتاريخ 4 أبريل 2018 و18 يونيو 2018 و8 أكتوبر 2018 من أجل تدارس حصيلة برامج التشغيل ووضعيتها المالية، وكذا تحديد التوقعات المتعلقة بميزانية البرامج برسم سنوات 2019 – 2020 – 2021، بالإضافة إلى تطور صرف الاعتمادات المالية المرصودة من صندوق إنعاش تشغيل الشباب لتحمل الاشتراكات المؤداة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، أنه تم تحويل ما يقرب من 213,5 مليون درهم على مرحلتين (غشت 2018 – دجنبر 2018) لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، موزعة كالآتي:

2018	مبلغ التحويلات (بالدرهم)		المجموع
الشطر الأول	AMO	70 000 000	
(9 غشت 2018)	PCS	40 800 000	157.340.000
	TAHFIZ	46 540 000	
الشطر الثاني	AMO	35 133 085,79	
(18 دجنبر 2018)	PCS	8 345 485,79	56.106.506,55
	TAHFIZ	12 627 934,97	
المجموع			213.446.506,55

فيما تم حصر التوقعات برسم السنة المالية 2019 على النحو التالي:

2019	AMO	PCS	TAHFIZ
المستفيدون	71.134	6.628	11.605
الكلفة المالية (م د)	141	49,7	92,2
	مجموع الكلفة المالية: 282,9 م د		

- **لجنة تتبع أنشطة الوكالة والمعلومات المتعلقة بها :**

عقدت هذه اللجنة اجتماعين خلال سنة 2018، وذلك على التوالي بتاريخ 19 فبراير 2018 و24 ماي 2018. خصص الاجتماع الاول لتقديم حصيلة برامج إنعاش التشغيل ووضعيتها المالية حتى نهاية 2017، إضافة الى تقديم مقترحات تروم تحسين عمل اللجنة مع تحيين القوائم الإحصائية المتضمنة للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأنشطة الوكالة. وخصص الاجتماع الثاني لتدارس وضعية برامج إنعاش التشغيل ووضعيتها المالية والتحضير لاجتماعات أجهزة حكامة الوكالة.

وبتاريخ 18 يونيو 2018، أصدر السيد وزير الشغل والإدماج المهني دورية جديدة تتعلق بلجنة تتبع أنشطة الوكالة والحصول، بصفة دورية، على المعلومات المتعلقة بها، كما تم تعيين أعضاء لجنة التتبع بموجب مقرر بتاريخ 15 أكتوبر 2018.

- **اللجنة المركزية لمراقبة إجراءات التشغيل**

لم تعقد هذه اللجنة أي اجتماع سنة 2018 على الرغم من برمجته خلال شهر نونبر 2018 بفعل التأخير الحاصل في إنجاز عمليات المراقبة من قبل مكتب الدراسات الذي تم انتقاؤه لهذا الغرض.

- **المجلس الاعلى لانعاش التشغيل**

تم تنظيم اجتماع المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بتاريخ **28 مارس 2018**، حيث تم تقديم المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021 والخلاصات الأولية لأشغال مجموعات العمل الموضوعاتية المنبثقة عن اللجنة التقنية للتتبع المكلفة بإعداد المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل.

وخلال هذا الاجتماع، تم تثمين الخلاصات الأولية التي اقترحت في اطار البرنامج التنفيذي للمخطط والتأكيد على أهمية تحويلها الى مخطط تنفيذي بأولويات واضحة مع تحديد الجدولة الزمنية لها والكلفة المالية لتنفيذها.

5.3 الوساطة الخصوصية للتشغيل

تم خلال سنة 2018 الترخيص بمزاولة أنشطة الوساطة الخصوصية لـ **4** وكالات خصوصية للتشغيل، ليصل العدد الإجمالي لوكالات التشغيل الخصوصية المرخص لها من قبل الوزارة **61** وكالة خصوصية موزعة حسب المدن والنشاط المرخص له كالآتي:

توزيع عدد وكالات التشغيل المرخص لها حسب المدن (المقر الاجتماعي)

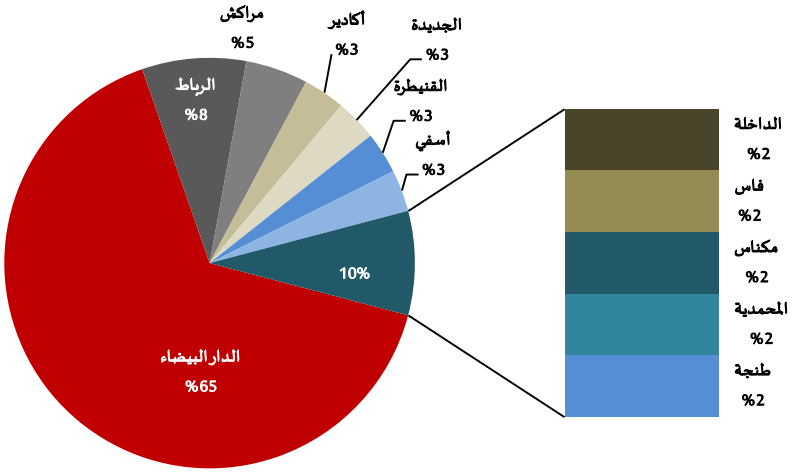

التوزيع حسب نوع النشاط المرخص به

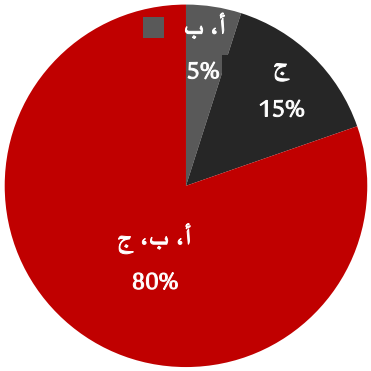

(أ) التقريب بين طلبات وعروض الشغل دون أن يكون القائم بالوساطة طرفا في علاقة الشغل التي قد تنشأ عن ذلك

(ب) تقديم أي خدمة أخرى تتعلق بالبحث عن شغل أو ترمي إلى الإدماج المهني لطالبي الشغل

(ج) تشغيل أجراء بهدف وضعهم، مؤقتا، رهن إشارة شخص ثالث يسمى "المستعمل" يحدد مهامهم ويراقب تنفيذها

وفي إطار تطوير تتبع أنشطة واستغلال معطيات وكالات التشغيل الخصوصية، يتواصل إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع وتطوير وتنفيذ تطبيق الكتروني لتتبع أنشطة الوكالات الخصوصية. وسيتم خلال سنة 2019، إطلاق نظام التصريح الإلكتروني الخاص بالكشف المفصل عن الخدمات المقدمة من طرف هذه الوكالات.

6.3 تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص (برنامج التعاون مع هيئة تحدي الالفية الميثاقII)

بغية تطوير الشراكة بين الوساطة العمومية ووكالات التشغيل الخصوصية والجمعيات من أجل التشغيل، تم إطلاق برنامج تحدي الألفية الثاني الذي يهدف في شقه المتعلق بالتشغيل إلى تصميم وتنفيذ برنامج التشغيل من خلال آليات التمويل القائم على النتائج FBR لتطوير التشغيل الشامل لفائدة النساء غير النشيطات والشباب العاطل في وضعية صعبة، خاصة في المدار الحضري والشبه حضري. ويتعلق الأمر بالعمل على إنشاء و/ أو تحسين آليات التمويل المعتمدة على نتائج الخدمات وعلى البرامج التي تستهدف الإدماج المهني لهذه الفئة من الساكنة.

يرمي هذا المشروع إلى تحقيق الغايات التالية:

- المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من أجل ربط أداء الخدمات المقدمة في إطار برنامج « تأهيل » بالأهداف المحققة (بما في ذلك تعزيز القدرات وتحسين أدوات التسيير ومراجعة دلائل المساطر، الخ.)؛
- تمويل برامج وخدمات للمواكبة من أجل إدماج النساء والشباب في وضعية صعبة من قبل المشغلين في القطاع الخاص والجمعيات بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات حسب دليل للمساطر.

وخلال سنة 2018، تم انتقاء مكتب الدراسات الذي عهد إليه بتصميم وتنفيذ الخبرة التقنية اللازمة لبناء القدرات الفنية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وتمت المصادقة على مخرجات الدراسة التصميمية لبرنامج "التمويل القائم على النتائج" وكذا دليل المساطر الذي يحدد المعايير وطرق انتقاء المشاريع والفاعلين.

7.3 الإشعاع الدولي للقطاع على مستوى الجمعية العالمية للمصالح العمومية للتشغيل

تم تنظيم المؤتمر العالمي الحادي عشر للجمعية العالمية للمصالح العمومية للتشغيل بتاريخ 19 و20 أبريل 2018،تحت شعار **"المصالح العمومية للتشغيل في سياق التطور المستمر وعصر الرقمنة"**،بمشاركة ممثلين عن المصالح العمومية للتشغيل لأزيد من 30 دولة، بالإضافة إلى صانعي القرار وممثلين عن المنظمات الدولية والجامعات والخبراء في ميدان الرقمنة على الصعيد العالمي.

ومن بين الأهداف التي سطرها المؤتمر تشجيع المصالح العمومية للتشغيل لتساهم بأفكار وحلول واستراتيجيات مبتكرة من أخذ تأثيرات الرقمنة بعين الاعتبار فيما يخص تنزيل البرامج والخدمات الملائمة لحاجيات الباحثين عن شغل والشركات، بالإضافة إلى عرض أفضل الممارسات في ميدان رقمنة الخدمات واقتراح منصة وإنشاء قنوات اتصال بين أعضاء الجمعية وشركائها في ميدان التشغيل.

وقد تم انتخاب المغرب في شخص الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات رئيسا للجمعية العالمية للمصالح العمومية للتشغيل لفترة 2018-2021، وذلك بعد تصويت بالإجماع تم خلال الجمع العام للجمعية الذي نظم يوم 18 أبريل 2018 بمراكش، وذلك خلفا للمصلحة العمومية التركية إكسور التي شغلت هذا المنصب من 2015 إلى 2018. ويأتي هذا الإنجاز كثمرة للدور الكبير والفعال الذي لعبته الوكالة داخل الجمعية كممثلة عن منطقة الشرق الأوسط والدول العربية.

8.3 التحضير للقاء الوطني حول التشغيل والتكوين

على إثر الخطاب السامي لصاحب الجلالة نصره الله وأيده الذي وجهه جلالته للأمة بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب والمتضمن لمجموعة من التوجهات والتدابير التي يجب تفعيلها بشكل استعجالي من أجل إيجاد حل لإشكالية تشغيل الشباب، لاسيما في علاقتها بمنظومة التربية والتكوين، فقد ساهمت هذه الوزارة في الاجتماعات والأشغال التحضيرية المتعلقة بتنظيم اللقاء الوطني حول التشغيل والتكوين الذي دعا إليه جلالته لبلورة قرارات عملية وحلول جديدة وإطلاق مبادرات ووضع خارطة طريق مضبوطة للنهوض بالتشغيل.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم عدة ورشات عمل (22 أكتوبر 2018 – 14 و16 نونبر 2018) خصصت على التوالي لتشخيص وضعية التشغيل وتقييم إجراءات إنعاش التشغيل الحالية وعرض تجارب دولية، بالإضافة إلى بلورة واقتراح اجراءات وتدابير جديدة للنهوض بالتشغيل .

4. تطوير الهجرة القانونية من أجل العمل وتدبير طلبات الاستمرار في العمل بعد بلوغ سن التقاعد

4.1 حصيلة الإدماج المهني على المستوى الدولي

يعتبر تطوير التشغيل على المستوى الدولي توجها استراتيجيا يمكن الباحثين عن شغل من الحصول على فرص جديدة للإدماج في الحياة النشيطة. وقد تم إدماج **23.933** شخصا حتى متم سنة 2018 مقابل 12.467 سنة 2017، (أي بزيادة تقدر بـ 92 %). وتعود الزيادة في عدد المدمجين بالأساس إلى ارتفاع الحاجيات من اليد العاملة في المجال الفلاحي بإسبانيا.

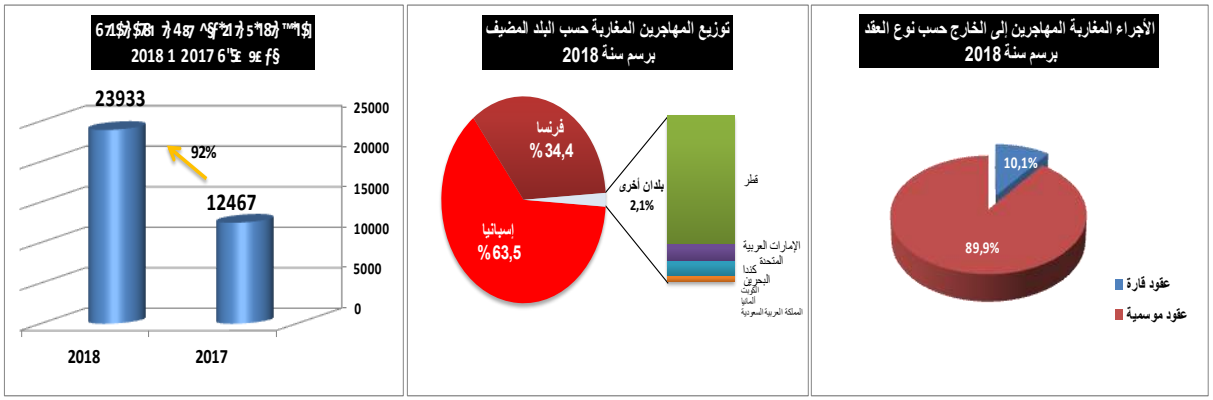

- **عمليات الإدماج المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات**

قامت الوكالة خلال سنة 2018 بمعالجة عدة عروض عمل واردة من المشغلين بالخارج، أفضت إلى إدماج **15.922** عاملا مغربيا (95.4% عمال موسميين - 95.3% نساء) مقابل 5.634

سنة 2017 (أي بزيادة **64%**). ويعزى هذا الارتفاع الهام إلى تزايد الحاجيات من التشغيل في القطاع الفلاحي بإسبانيا، بالإضافة إلى التنقيب عن فرص تشغيل جديدة.

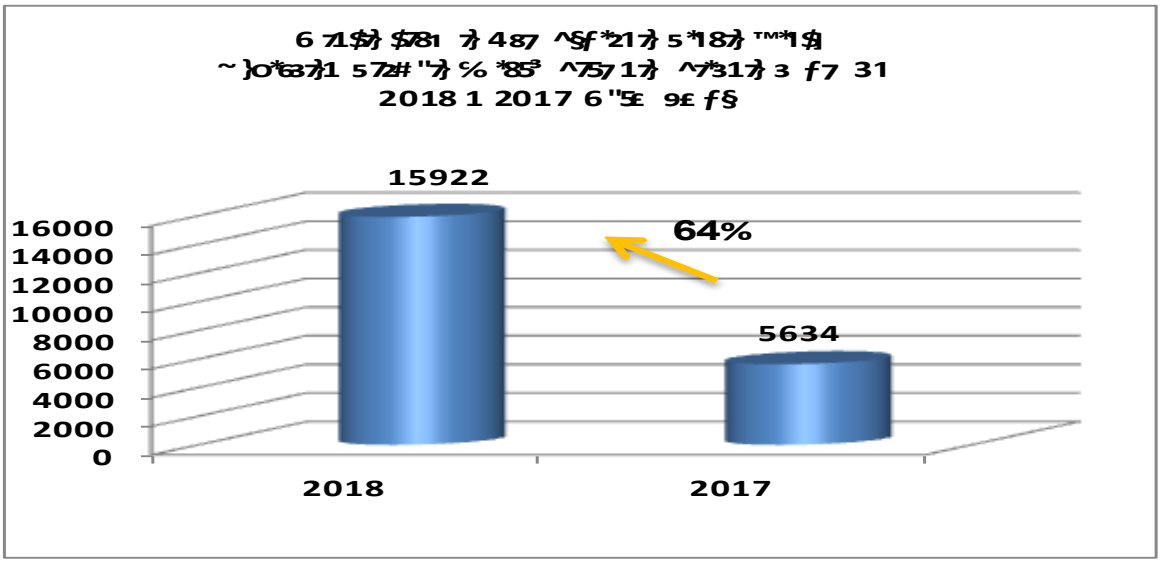

وقد تمت هذه الإدماجات بعدد من الدول (إسبانيا - قطر –فرنسا - الإمارات العربية المتحدة - كندا - مملكة البحرين - الكويت - المملكة العربية السعودية–ألمانيا).ويزاول المهاجرون المغاربة أنشطتهم عموما في مجالات الفلاحة والتوزيع والفندقة والمطعمة والأمن والتجارة والتقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات والسيارات والبناء.

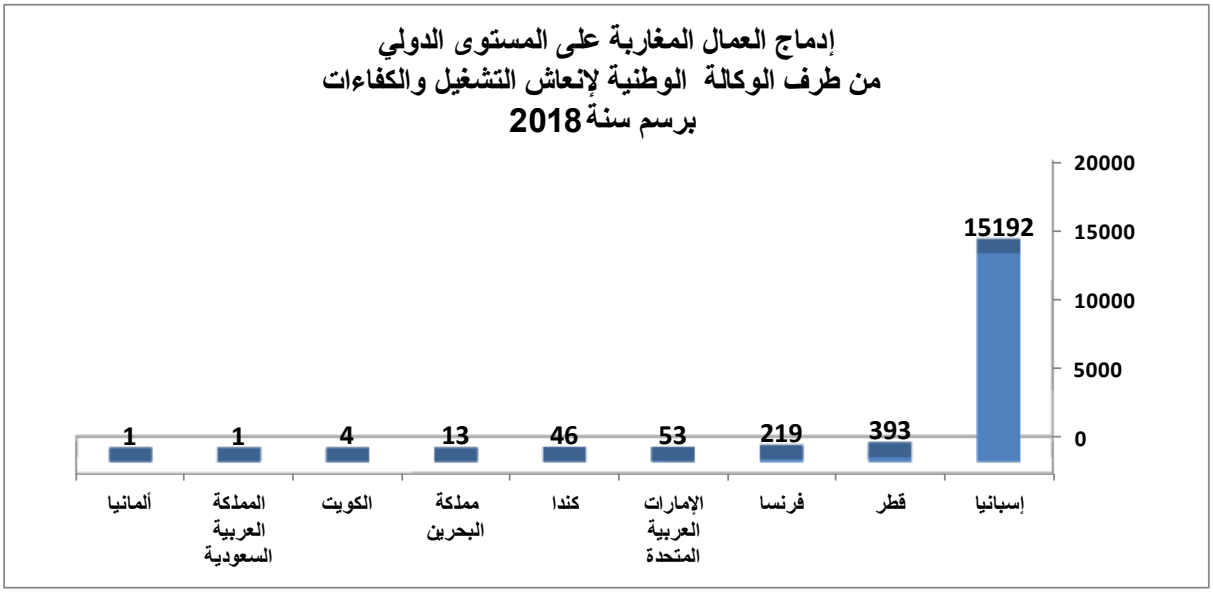

- **عمليات الإدماج المنجزة عبر المكتب الفرنسي للهجرة والاندماج**

تفيد إحصائيات المكتب الفرنسي للهجرة والاندماج برسم سنة 2018 أنه هاجر إلى الديار الفرنسية **8.011** مهاجرا مغربيا مقابل 6.833 سنة 2017، أي بارتفاع **17.2%**. وتتوزع كالآتي:

- **6.320** شخصا (منهم 1.584 لأول مرة) في إطار الهجرة الموسمية مقابل 5.644 سنة 2017، أي بارتفاع **12%**؛

- 1.691 شخصا في إطار الهجرة الاقتصادية (أجراء، تبادل المهنيين الشباب، عمال مؤقتون، أجراء في مهمة، عقود المهارات والمواهب) مقابل 1.189 سنة 2017، أي بارتفاع 42.2%.

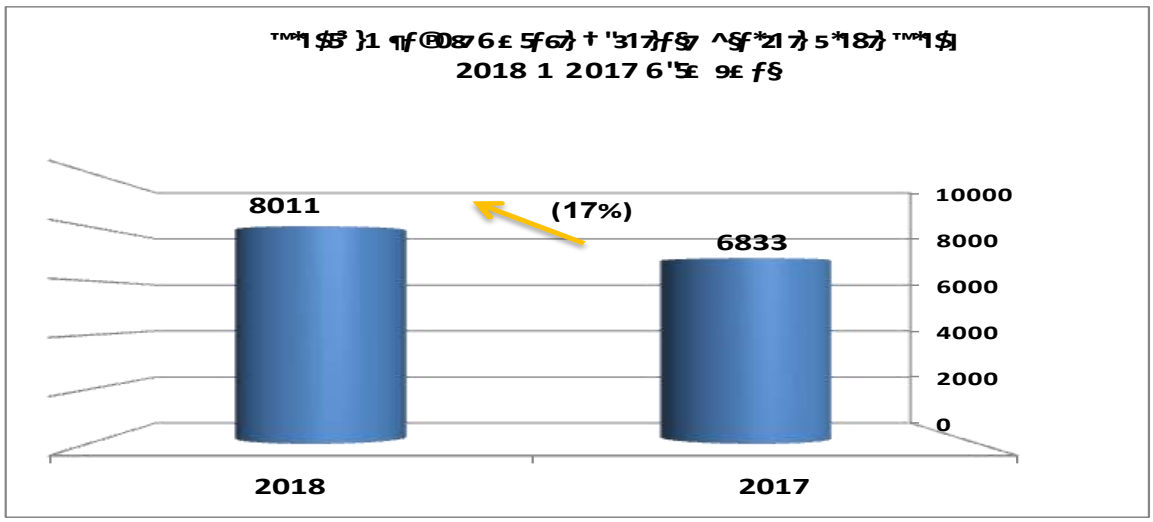

- **تتبع عملية تشغيل العاملات الموسميات بالضيعات الفلاحية بإسبانيا**

الموسم الفلاحي 2018

تميزت سنة 2018 بظرفية استثنائية بفعل توصل المغرب بعدد هام لفرص الشغل بالضيعات الفلاحية الاسبانية لفائدة العاملات المغربيات خاصة بإقليم "ويلبا"، وذلك نتيجة للحوارات والمحادثات التي أجرتها السلطات المغربية مع نظيرتها الاسبانية في إطار الاجتماعات التنسيقية واجتماعات المجموعة المشتركة الدائمة المغربية الاسبانية في مجال الهجرة، والتي أفضت إلى تخصيص 7.000 فرصة عمل لفائدة العاملات المعاودات، بالإضافة إلى عرض عمل جماعي جديد يوفر ما يقارب 11.000 منصب شغل تقدمت به 5 جمعيات شركات فلاحية إسبانية بإقليم "ويلبا".

وقد أسفرت عملية انتقاء المرشحات للهجرة عن اختيار 10.339 عاملة، وذلك وفق الشروط والمعايير المحددة من قبل الجهات المشغلة، حيث غادرت أرض الوطن إلى حدود 07 ماي 2018، ما مجموعه 15.114عاملة (معاودات ولأول مرة)، وهو رقم لم يسبق تحقيقه منذ دخول حيز التطبيق الاتفاق الثنائي المبرم بين البلدين في مجال تشغيل اليد العاملة.

وحرصا على تتبع أوضاع العاملات الموسميات، شاركت الوزارة ضمن وفد مشترك مغربي - إسباني في زيارة ميدانية لإقليم ويلبا بتاريخ 10 ماي 2018 لمعاينة أوضاع العاملات المغربيات بالضيعات الفلاحية، والاطلاع على الخدمات المقدمة من أجل مواكبتهن وتيسير اندماجهن والوقوف على ظروف اشتغالهن وإقامتهن بعين المكان.

← الموسم الفلاحي 2019

وفي إطار التحضير لعملية تشغيل العاملات المغربيات الموسميات بإسبانيا برسم الموسم الفلاحي 2019، وبهدف تجويد وتحسين هذه العملية، قام وفد مغربي متعدد الأطراف بزيارة عملالإقليم "ويلبا" الاسبانيبتاريخ 19 نونبر 2018، حيث تم تنظيم عدة اجتماعات مع الجانب الإسباني، لتقييم العملية السابقة برسم الموسم الفلاحي 2018 والوقوف على ظروف عمل وإقامة العاملات الموسميات في حقول جني الفواكه الحمراء بإقليم ويلبا، واقتراح إجراءات وتدابير جديدة بغية توفير ظروف اشتغال أفضل للعاملات المغربيات.

وقد تم الاتفاق بين الجانبين على إضفاء الطابع الثقافي والإنساني والتكويني على عملية التشغيل الموسمي للعاملات الموسميات المغربيات وإدخال تغييرات جديدة على العملية بدءا من إجراءات التحضير إلى حين عودة المستفيدات إلى بلدهن الأصلي، والعمل على ضمان عملية مثالية وآمنة ومنظمة، لاسيما وأن المشغلين الإسبان بمنطقة ويلبا عبروا عن رضاهم عن الأداء الجيد للعاملات المغربيات خلال الموسم الفلاحي 2018.

وتتجلى الترتيبات المتفق عليها فيما يلي:

- إعطاء الانطلاقة للعملية مبكرا ابتداء من بداية شهر دجنبر 2018؛
- القيام بحملات تحسيسية مكثفة بالمغرب وبإسبانيا تعتمد على ورشات وحملات للتوعية من خلال عرض مقاطع فيديو تظهر حقوق وواجبات وظروف اشتغال المستخدمات في حقول الفراولة؛
- التزام المشغلين الإسبان باحترام الحد الأدنى من أيام العمل القانونية لتمكين العاملات المغربيات من مداخيل كافية يمكن استثمارها عند العودة إلى المغرب؛
- العمل على توفير سكن يستجيب للمعايير المعمول بها من تهوية وماء وكهرباء ودور للاستحمام والنظافة؛
- عزم السلطات الأندلسية على تعزيز دور الوسطاء (نساء يتقنن اللغة العربية) بغرض توفير المساعدة والمعلومات للعاملات الموسميات وتمكينهن من الاتصال في حال تعرضهن لأي مشكل مع إمكانية تدخل مفتشية الشغل في حالة التبليغ عن حصول مخالفات؛
- تعزيز المشغلين لتأطير العاملات الموسميات لمساعدة النساء خلال مدة تواجدهن بالديار الإسبانية (التنقل إلى الأبناك– التسوق - ...)؛
- إدراج برامج ثقافية وتكوينية من أجل جعل مدة إقامة العاملات الموسميات داخل التراب الإسباني أكثر ملاءمة عبر تقديم الحكومة الأندلسية لدعم مالي للمقاولات المشغلة؛
- عزم الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج على إبرام شراكات مع جمعيات المجتمع المدني المغربية المتواجدة بإسبانيا للقيام بأنشطة ثقافية، بالإضافة إلى تجنيد شبكة محامين العالم المغاربة لتقديم الدعم اللازم عند الضرورة.

2.4 الانفتاح على اسواق عمل جديدة

- **كندا/الكيبيك**

تميزت سنة 2018 بتكثيف الشراكة بين السفارة الكندية بالمغرب والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات نظرا للحاجيات المهمة من الكفاءات التي تعرفها مختلف الأقاليم الكندية. ففي ظل معدل البطالة الذي لا يتجاوز 6 %، فإنه من المنتظر أن تستقبل كندا في غضون الثلاثة سنوات المقبلة مليون مهاجر دولي، مع دعم مهم للهجرة الفرنكوفونية.

وتعرف العديد من القطاعات خصاصا في اليد العاملة، كما أن مجموعة من المهن تعرف إقبالا بكندا، على سبيل المثال أخصائي في المعلوميات. وبدعم من السفارة الكندية بالمغرب، بدأ العمل بالعديد من الاجراءات التجريبية من أجل تقوية تموقع المغرب بسوق الشغل الكندي الذي يعرف ديناميكية خاصة، حيث شاركت الوكالة في مشروع يتعلق بالتشغيل في قطاع تقنيات الاتصال بالكبيك .

وفي إطار التنقيب عن فرص الشغل بالكبيك، شاركت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في أيام "الكبيك" نسخة 2018 بباريس، والتي مكنت من التعريف بالوكالة لدى أزيد من 100 شركة كبيكية حلت بباريس من أجل التوظيف.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن عدم إتقان اللغات الانجليزية أو الفرنسية يشكل عائقا كبيرا لتقديم الترشيح والحصول على التأشيرة لمجموعة من المرشحين المغاربة الذين يتوفرون على كفاءات تقنية، وبالأخص في مجالات ميكانيك السيارات والنقل الطرقي والحلاقة والطبخ وتحويل المعادن ونجارة الألومينيوم وتقنيات المعلومات، وهي قطاعات توفر فرصا مهمة للتشغيل بمجموعة من الأقاليم الكندية.

- **دول الخليج**

بالنسبة لأسواق الشغل بدول الخليج، فالعلاقات مع دولة قطر في مجال الهجرة الاقتصادية لم ترق إلى المستوى المطلوب برسم سنة 2018، إذ تم التوصل بعروض عمل جد محدودة وهناك صعوبات من أجل التحاق العمال المنتقين بمقرات عملهم بسبب التخلي عنهم بالأساس من قبل الجهات المشغلة. أما بخصوص مبادرة تشغيل الكفاءات المغربية بإمارة أبوظبي التي تم إطلاقها سنة 2014، فإنها تعرف تراجعا ملحوظا منذ سنة 2016.

3.4 أشغال المجموعات المشتركة الدائمة للهجرة

- **المجموعة المشتركة الدائمة للهجرة المغربية/ الإسبانية :**

شاركت الوزارة في أشغال **الاجتماع 17** للمجموعة المشتركة الدائمة المغربية الاسبانية حول الهجرة المنعقد بمدريد بتاريخ 12 أبريل 2018، والذي تناول خلاصات اجتماع فريق العمل المغربي الاسباني الخاص بالتشغيل المنبثق عن المجموعة المشتركة الدائمة المغربية الإسبانية حول الهجرة الذي انعقد بمدينة مدريد يوم 29 شتنبر 2017، وكذا تعزيز تدفقات الهجرة القانونية من أجل العمل، بالإضافة إلى باقي القضايا المرتبطة بالهجرة. كما شاركت الوزارة في **الاجتماع 18** للمجموعة المنعقد بمدينة الصويرة بتاريخ 14 شتنبر 2018، حيث تم تقديم عرض حول منظومة التشغيل على الصعيد الدولي والاتفاق الثنائي المبرم بين البلدين في مجال اليد العاملة، وكذا خلاصات عرض العمل الموسمي الذي تمت تلبيته برسم الموسم الفلاحي لسنة 2018.

- **المجموعة المشتركة الدائمة للهجرة المغربية/ الفرنسية:**

في إطار التعاون المغربي الفرنسي في مجال الهجرة، شهدت سنة 2018 إحداث المجموعة المشتركة الدائمة المغربية الفرنسية حول الهجرة بمدينة مراكش بتاريخ 04 مايو 2018 وشاركت الوزارة في أشغال اجتماعها الأول الذي تناول سبل التعاون في مجال تدفقات الهجرة القانونية إل جانب قضايا أخرى.

وعلاوة على إحداث لجن فرعية مختصة منها لجنة التشغيل التي ترأس أشغالها مديرة التشغيل، خلص هذا الاجتماع في شقه المتعلق بمجال الهجرة القانونية إلى ضرورة توسيع العمل الموسمي إلى مجالات أخرى، مع استهداف اليد العاملة المغربية المؤهلة وإطلاق عمليات نموذجية باتفاق بين الطرفين.

كما شاركت الوزارة في الاجتماع الثاني المنعقد بمدينة باريس بتاريخ 09 نونبر 2018، حيث قدمت الوزارة عرضا مفصلا حول نتائج أشغال اللجنة الفرعية وذكرت من خلاله بوضعية تدبير تدفقات الهجرة الاقتصادية (عقود العمل المؤشر عليها لفائدة الأجراء الفرنسيين بالمغرب والمغاربة المهاجرون إلى فرنسا)، وكذا بالأهداف المسطرة في إطار اللجنة والمتمثلة في تشجيع الهجرة القانونية من خلال تشجيع إبرام عقود العمل القارة وتعزيز عروض العمل الموسمية ودراسة مختلف الاتفاقيات المبرمة بين البلدين في مجال الهجرة، لاسيما الاتفاق بشأن تبادل المهنيين الشباب، بالإضافة إلى تحديد موقف بخصوص المتطوعين الدوليين بالشركات (V.I.E).

- **اللجن الفرعية المنبثقة عن المجموعتين المشتركتين الدائمتين للهجرة:**

ساهمت الوزارة في أشغال اجتماع لجنة "التشغيل" المنبثقة عن المجموعة المشتركة الدائمة المغربية الإسبانية وكذا المجموعة المشتركة الدائمة المغربية الفرنسية حول الهجرة المنعقد بباريس بتاريخ 28 يونيو 2018.

4.4 تدبير ومعالجة طلبات التأشير على عقود عمل الأجانب

بلغ عدد العقود المؤشر عليها لفائدة الأجراء الأجانب بالمغرب برسم 2018 ما مجموعه **6.405** مقابل 8.982 خلال 2017 (أي بانخفاض 29%)، منها 2.974 عقد عمل لأول مرة (4.453 سنة 2017) و3.194 عقد عمل مجدد (4.337 سنة 2017) و237 عقد عمل خاص بالفنانين (192 سنة 2017).

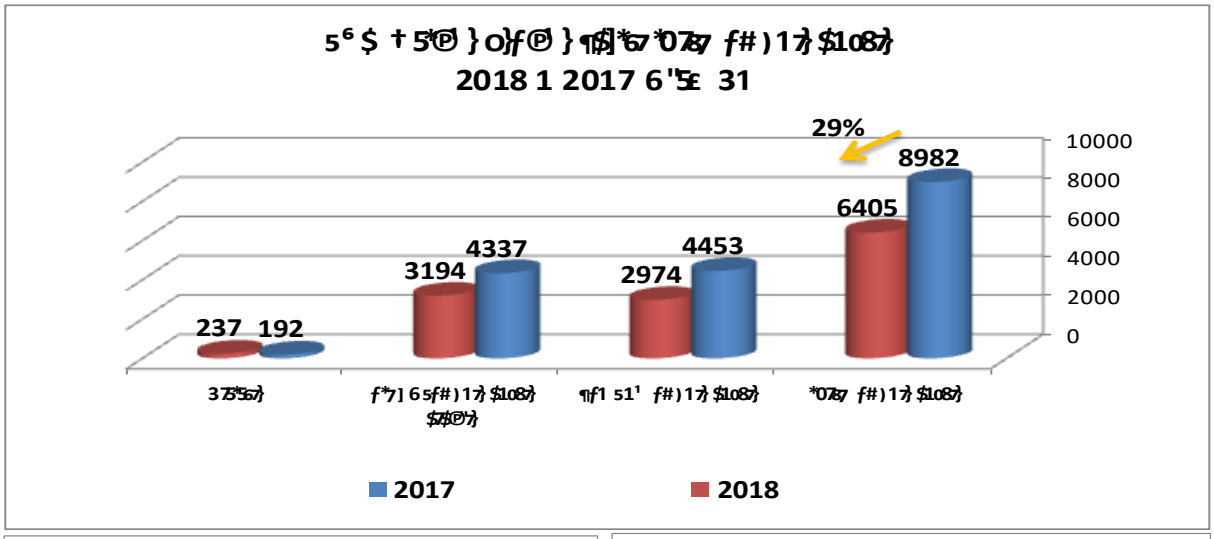

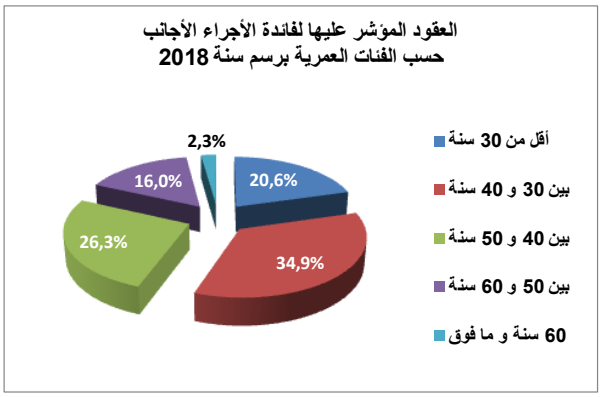

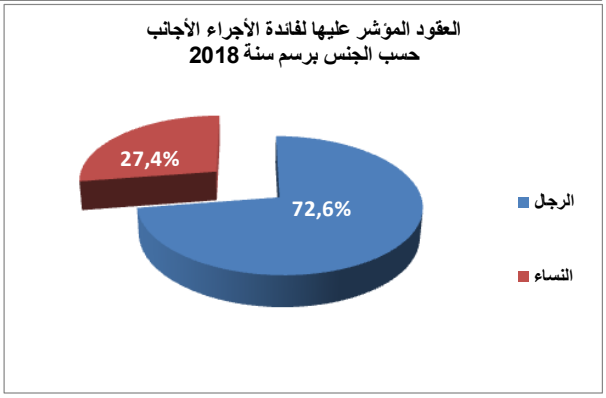

ويتصدر الأجراء الفرنسيون عدد تأشيرات العمل الممنوحة (26%) متبوعين بكل من الصينيين (8.1%) والهنود (5.7%) والأمريكيين (5.2%) والفلبينيين (4.9%) والإسبان (3.5%) والجزائريين (3.2%) ثم الأتراك (3%).

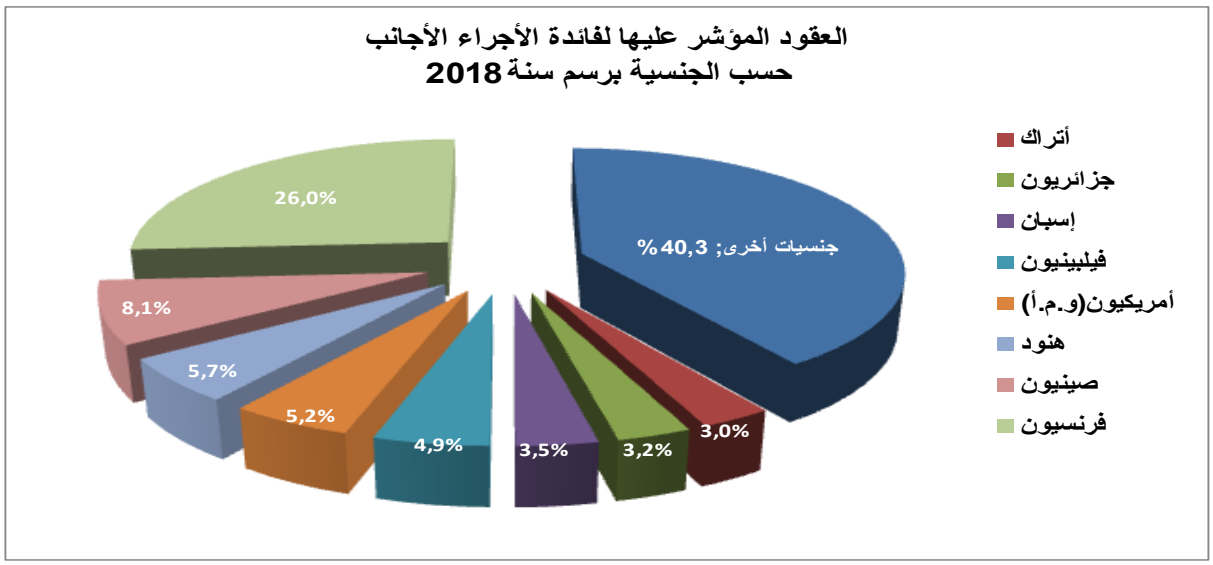

ويأتي قطاع الخدمات في مقدمة القطاعات المستقطبة للأجراء الأجانب بنسبة 72.3%، يليه كل من قطاع الصناعة (16.2%) والبناء والأشغال العمومية (10.2%) والفلاحة (1.3%).

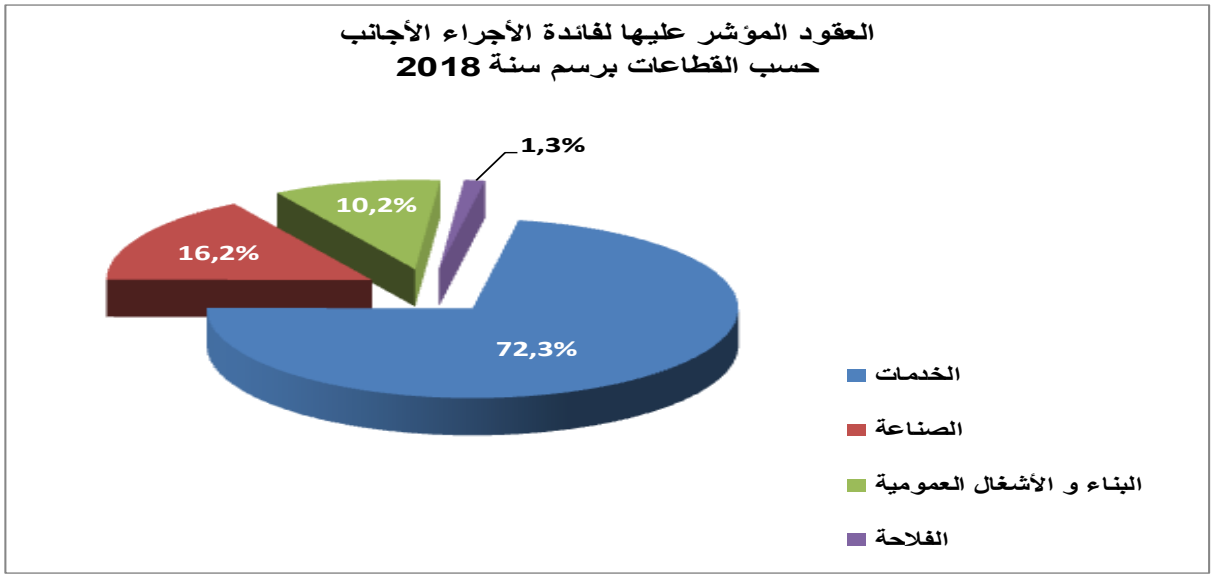

وتتصدر جهة الدار البيضاء سطات باقي الجهات في استقطاب الكفاءات والعمالة الأجنبية متبوعة بجهة مراكش آسفي وجهتي درعة تافلالت والرباط سلا القنيطرة. ويمكن توزيع عدد العقود المؤشر عليها حسب الجهات برسم سنتي 2017 و2018 كالتالي:

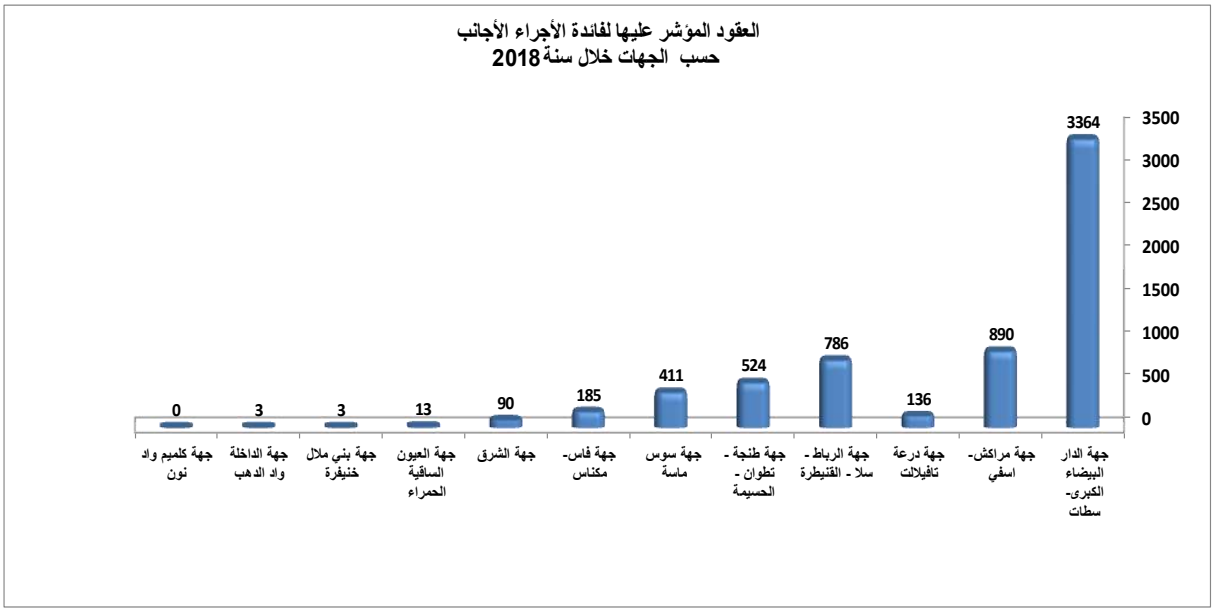

5.4 تبسيط المساطر وتحسين استقبال المرتفقين

- **تبسيط المساطر وملائمتها مع المستجدات:**

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، لاسيما في شقها المتعلق بتيسير الإدماج المهني، عملت الوزارة على تبسيط مسطرة التأشير على عقود عمل المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم الإدارية برسم سنتي 2014 و2016 من خلال إعفاء الجهات المشغلة (شركات،

جمعيات وأشخاص ذاتيين) من الإدلاء بشهادة النشاط المسلمة من قبل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

وفي هذا الصدد، تم التأشير سنة 2018 على ما مجموعه **131** عقد عمل أجير أجنبي (100 عقد عمل مبرم لأول مرة و31 في إطار التجديد)، من بينهم 46 عقد عمل لفائدة النساء، مقابل 55 عقد عمل برسم سنة 2017. وبذلك وصل عدد التأشيرات الممنوحة من طرف الوزارة لهذه الشريحة من المهاجرين منذ سنة 2015 إلى متم سنة 2018 ما مجموعه 246 تأشيرة (38% نساء).

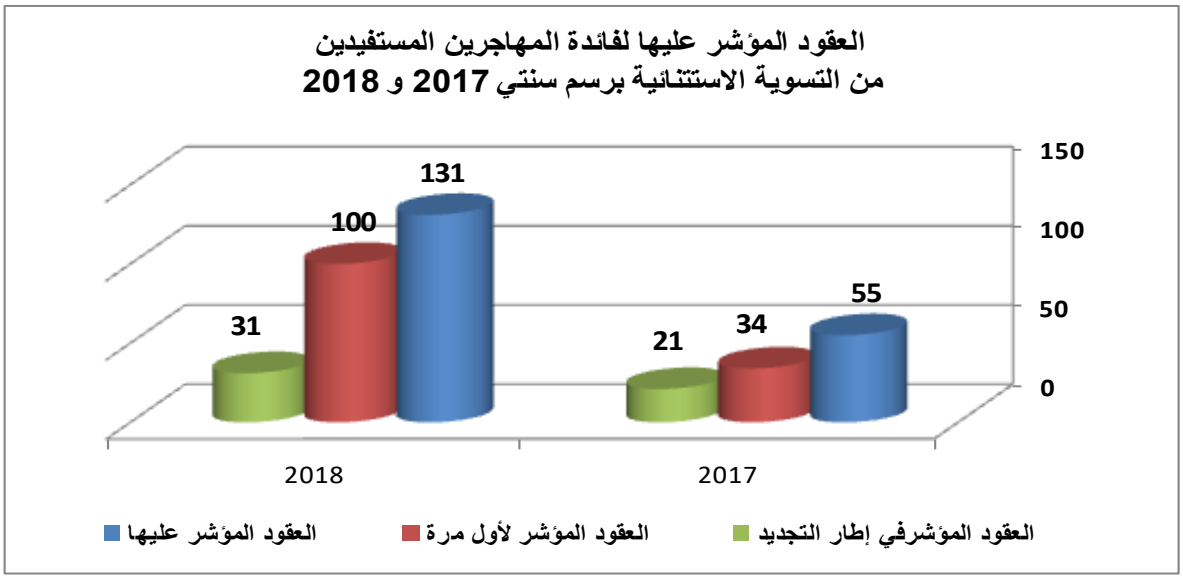

وتتوزع عقود العمل المؤشر عليها لفائدة هذه الفئة من المهاجرين حسب بلد المصدر والجهات والقطاعات كالتالي:

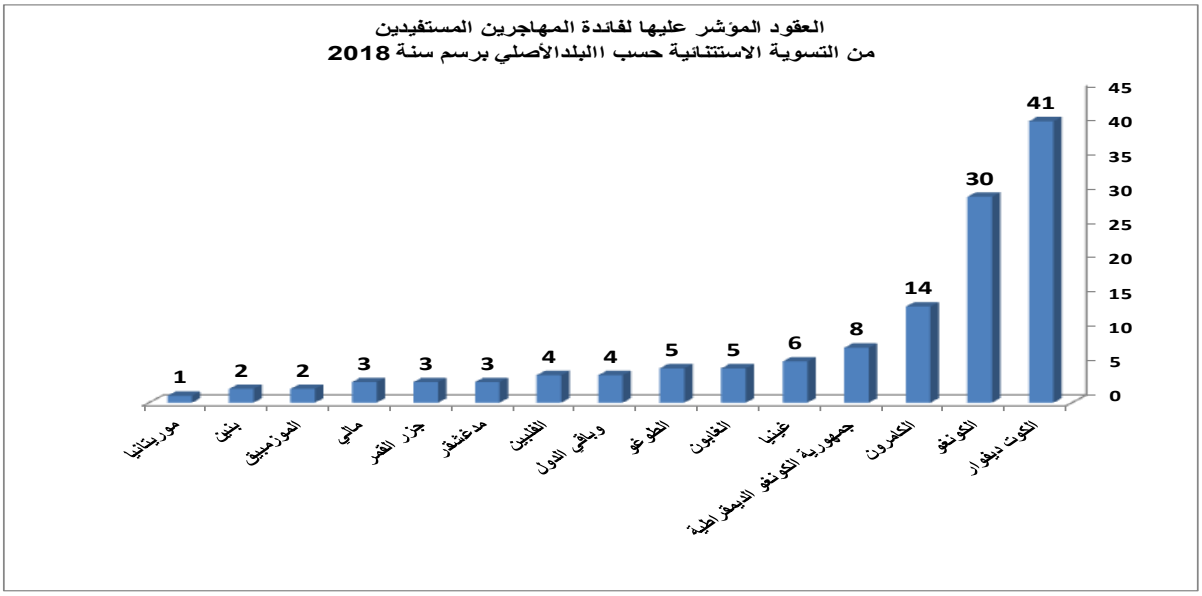

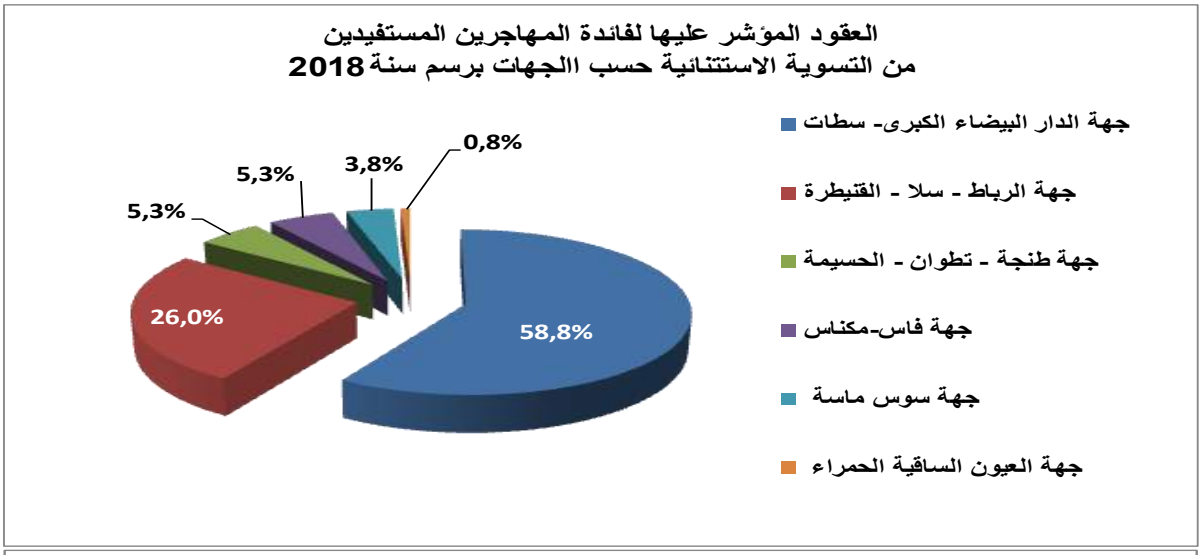

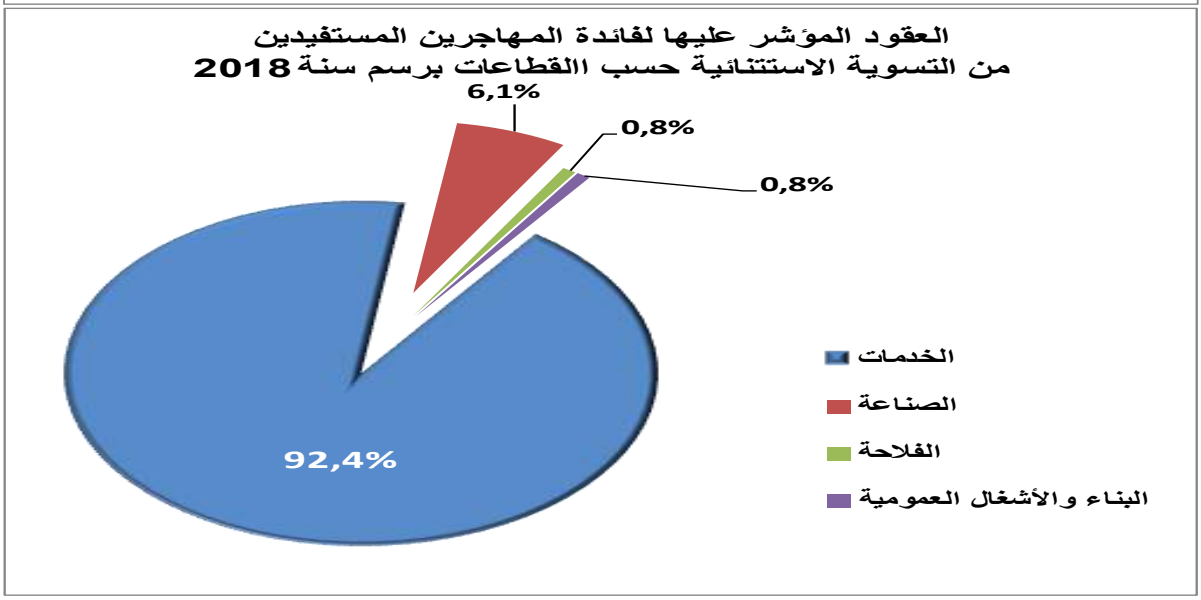

وتفعيلا لدورية السيد رئيس الحكومة رقم 2016/5 الموقعة بتاريخ 05 ماي 2016 المتعلقة بتطبيق العرض المغربي في مجال "الأوفشوريغ"،تم التوقيع خلال يوليوز 2018على مذكرة مشتركة بين وزارة الشغل والإدماج المهني ووزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي تتعلق بوضع مسطرة خاصة بالتأشير على عقود الأجراء الأجانب المرشحين للعمل بمقاولات تزاول أنشطة الأوفشورينغ.

وتتجلى هذه المسطرة في إعفاء المشغلين المعنيين، في حدود 5أجراء يتقاضون أجرا شهريا صافيا يتجاوز 20.000 الف درهم، من الإدلاء بالشهادة المسلمة من قبل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات التي تثبت عدم توفر كفاءات وطنية لشغل المنصب الذي سيشغله الأجير الأجنبي. ويعتبر هذا الإجراء حافزا للشركات المعنية من أجل الزيادة في استثماراتها بالمغرب وخلق المزيد من فرص الشغل للشباب.

وعلى إثر دخول القانون رقم 19.12بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين حيز تطبيق بتاريخ 2 أكتوبر 2018، ومن أجل ملاءمة نموذج عقد الشغل الخاص بالأجانب مع مقتضيات هذا القانون، تم إصدار قرار وزير الشغل والإدماج المهني رقم 3350.18 صادر في 20 من صفر 1440 (30 أكتوبر 2018) القاضي بتغيير قرار وزير التشغيل والتكوين المهني رقم 05-350 بتاريخ 29 من ذي الحجة 1425 (09 فبراير 2005) بتحديد نموذج عقد الشغل الخاص بالأجانب.

وفي هذا الإطار، تم عقد عدة اجتماعات تنسيقية مع مختلف القطاعات المعنية (وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والإدارة العامة للأمن الوطني والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات) من أجل تدارس وضعية تشغيل العاملات والعمال المنزليين الأجانب المتواجدين بالمغرب قبل صدور القانون رقم 19.12، وكذا موضوع انخراط المشغلين (الأشخاص الذاتيين) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى دراسة خضوع المشغلين الذاتيين من السلك الدبلوماسي للمسطرة الجاري بها العمل في مجال تشغيل الأجراء الأجانب بالمغرب. وقد تم اتخاذ عدة ترتيبات عملية في هذا الشأن بخصوص مسطرة تراخيص العمل.

- **تعزيز سياسة القرب وتجويد الخدمات**

تفعيلا للتوجهات الملكية السامية، وفي إطار السعي إلى تحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين وتعزيز الإدارة الإلكترونية، تمت خلال سنة 2018 مواصلة الجهود الرامية إلى تبسيط المسطرة المتعلقة بالتأشير على عقود عمل الأجانب وتعزيز سياسة القرب، حيث تم اتخاذ مجموعة من التدابير والترتيبات التالية:

- فتح شباكين جديدين "تأشير" بكل من المديرية الجهوية للشغل والإدماج المهني (طنجة) والمديرية الجهوية للشغل والإدماج المهني (فاس)، لينتقل العدد الإجمالي لشبابيك "تأشير" 7 شبابيك. كما تم إجراء عدة مشاورات مع مؤسسات عمومية (المكتب الوطني للماء والكهرباء – الوكالة المغربية للطاقة الشمسية) من أجل دراسة إمكانية فتح شبابيك مماثلة لمواكبة شركائها بالمواقع الاستثمارية الكبرى.

- إعداد دليل عملي "تشغيل أجير أجنبي بالمغرب" بشراكة مع مكتب المنظمة الدولية للهجرة بالمغرب تم تقديمه بتاريخ 21 فبراير 2018 للفاعلين المعنيين خلال اللقاء الذي تم تنظيمه بمقر الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

- وفي أفق الربط التدريجي بين النظام المعلوماتي "تأشير" مع أنظمة باقي الشركاء، تم إجراء مشاورات مع المصالح المختصة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل دراسة واتخاذ الإجراءات التقنية لإنجاز هذا الربط في إطار اتفاقية شراكة بين الوزارة والصندوق

من أجل تيسير تبادل المعلومات بين النظامين، وكذلك الشأن بالنسبة للوكالة. كما تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين المديرين الجهويين للشغل والإدماج المهني من الولوج مباشرة إلى النظام لاستخراج المعطيات المتعلقة بالتأشيرات الممنوحة لفائدة أجراء أجانب متواجدين داخل نفوذهم الترابي.

- وخلال شهر دجنبر 2018، تم تحيين الدليل الخاص بمسطرة تدبير عقود شغل الأجراء الأجانب بالمغرب وفق المستجدات التي عرفها القطاع، لا سيما مع دخول قانون العاملات والعمال المنزليين حيز التطبيق، وتم وضعه رهن إشارة العموم بالموقع الإلكتروني للوزارة. كما تمت مواصلة العمل على التخفيض التدريجي من آجال معالجة طلبات التأشير على عقود عمل الأجراء الأجانب من 30 يوما إلى 10 أيام كحد أقصى؛ وتنظيم دورات تكوينية لتعزيز قدرات الفاعلين، لا سيما لفائدة بعض المقاولات المستعملة لنظام "تأشير" وموظفي المديريات الجهوية للشغل والإدماج المهني المعينين بكل من مدن طنجة وفاس؛ بالإضافة إلى صيانة وتحسين النظام المعلوماتي "تأشير" بانتظام.

6.4 تدبير ومعالجة طلبات الاستمرار في العمل بعد بلوغ سن التقاعد

تم بموجب مذكرة لوزير الشغل والإدماج المهني رقم 2018/09 بتاريخ 15 يناير 2018إحداث لجنة مختصة بدراسة طلبات الاستمرار في العمل بعد بلوغ سن التقاعد، حيث قامت هذه اللجنة بدراسة **404** طلبا للاستمرار في العمل (22 نساء %) مقابل375 طلبا سنة 2017. وفي هذا الإطار تم منح **368** ترخيصا بالاستمرار في العمل بعد بلوغ سن التقاعد (91% من مجموع الطلبات المدروسة) منها 336 لفائدة أجراء مغاربة (21 % نساء) و32 لفائدة أجراء أجانب (38% نساء). ومقارنة مع سنة 2017 (283 ترخيص)، فقد تم تسجيل ارتفاع يقدر ب 30%.

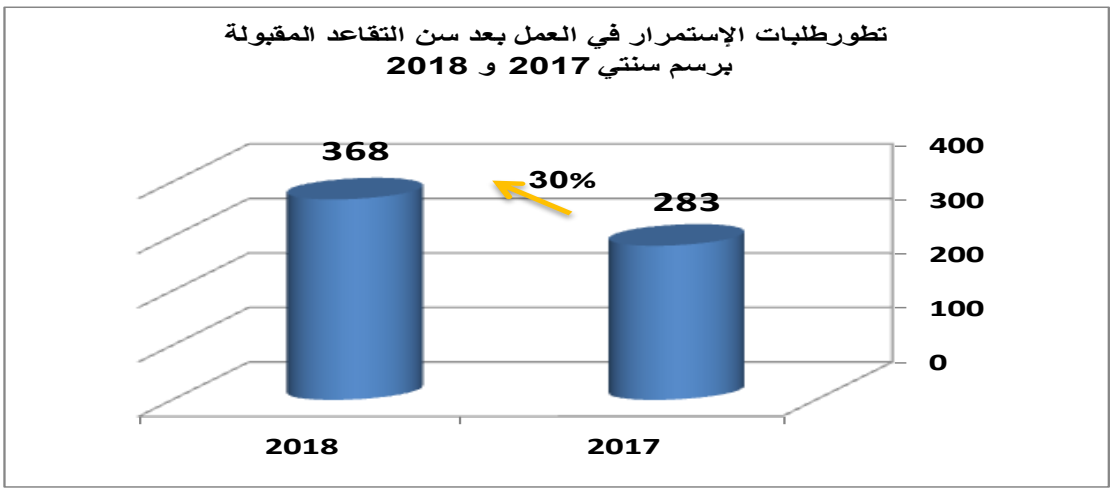

وتتوزع مجموع طلبات الاستمرار في العمل حسب المهن والقطاعات والجهات كالآتي:

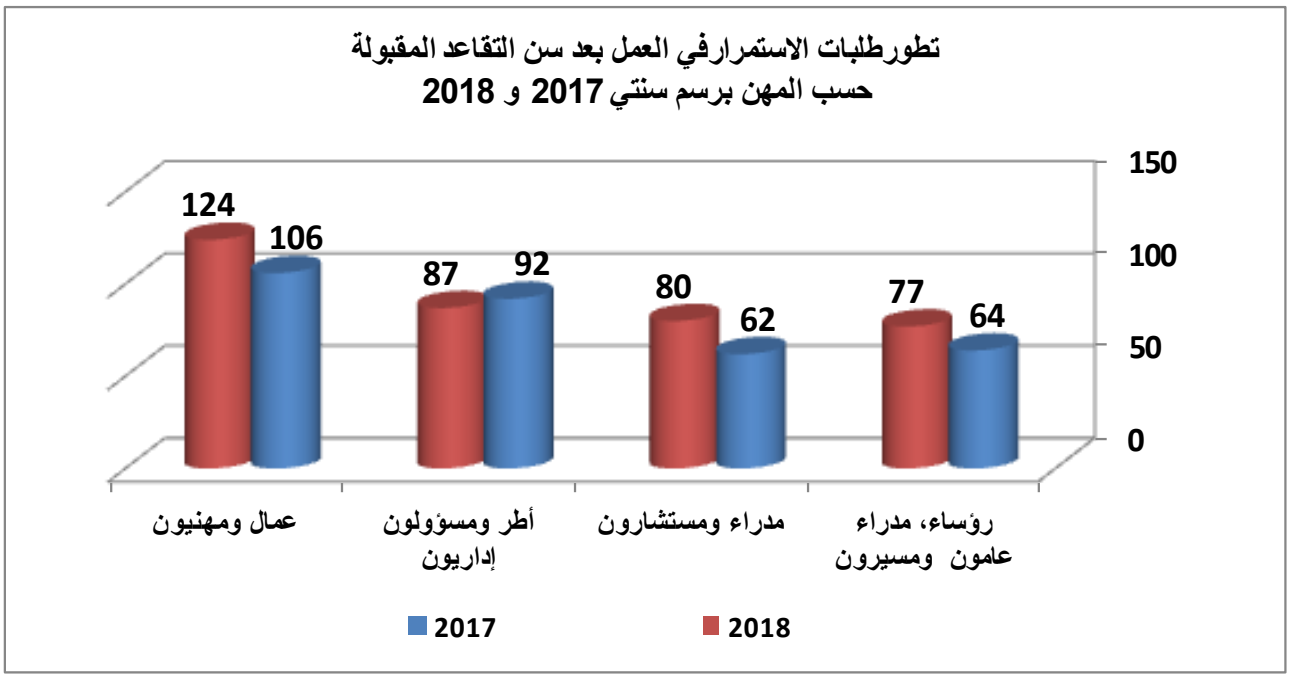

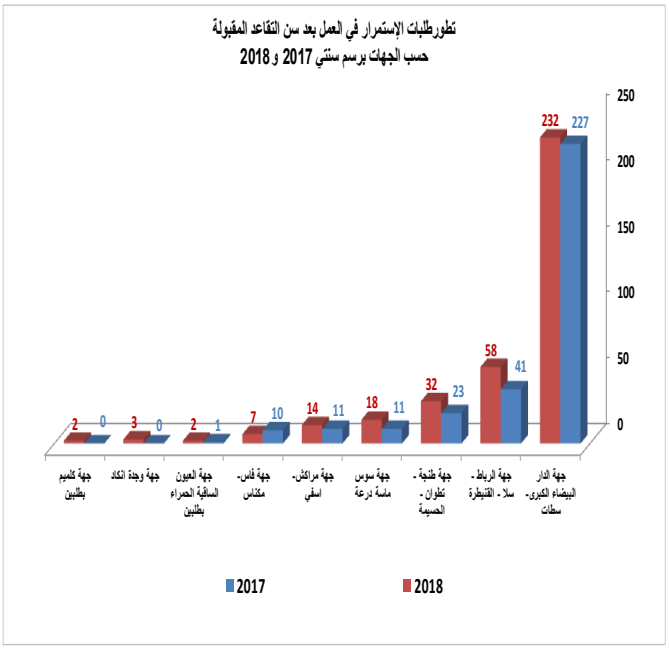

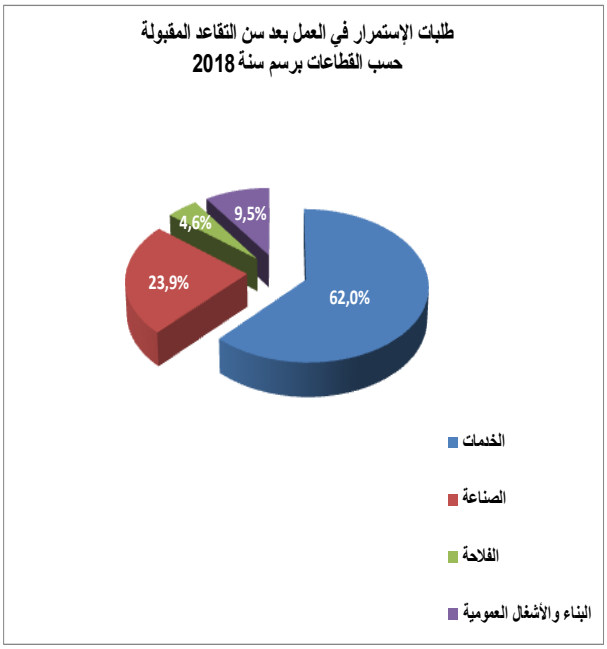

خلاصة

تميزت سنة 2018 بفتح أوراش مهيكلة للنهوض بالتشغيل، منها بلورة وتنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021، وإعداد مقاربة تروم تعزيز جهوية التشغيل مبنية على وضع برامج جهوية للتشغيل، بالإضافة إلى الرفع من وثيرة إنجاز البرامج الإرادية للتشغيل التي تجاوزت سقف 100.000 إدماج.

وبقدر ما تم التقدم في إنجاز وتنفيذ الإجراءات المسطرة ضمن برنامج "ممكن" التي تشرف عليها الوزارة مباشرة، لا سيما إعداد الاليات القانونية والمسطرية أو اقتراح المقاربات المناسبة، بقدر ما يلاحظ بعض التأخير في إنجاز باقي التدابير التي تشرف عليها قطاعات أخرى.

ويعزى هذا الأمر إلى العوامل التالية:

- صعوبة التنسيق بين المتدخلين المعنيين بتنفيذ المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل باعتبار الطبيعة العرضانية للتشغيل مما يحد من وثيرة الإنجاز؛
- أغلبية الإجراءات والتدابير ذات طابع تشريعي أو تنظيمي تتطلب توافقات بين قطاعية وتتم وفق أفق زمني محدد؛
- تزامن تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل مع ورش الجهوية المتقدمة الذي لا يزال في طور التوافقات فيما يخص الاختصاصات الذاتية والمشتركة.

لذا، فقد تم اقتراح العمل على عقد اجتماعات دورية مع الوزراء التي تشرف قطاعاتهم على مجموعات العمل الموضوعاتية تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة بهدف التسريع من وثيرة الإنجاز. من جهة أخرى، يعتبر تنظيم اللقاء الوطني حول التشغيل والتكوين فرصة سانحة يتعين استغلالها لإطلاق حوار وطني حول المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل بهدف مراجعة البرمجة الزمنية للتنفيذ والرفع من وثيرة الإنجاز.

هذا، وقد سطرت الوزارة برسم برنامج عملها في مجال التشغيل لسنة 2019 المحاور التالية:

- **دعم وتطوير البعد الجهوي للتشغيل من خلال الأوراش التالية:**
  - دعم الجهات في بلورة الإجراءات الجهوية للنهوض بالتشغيل؛
  - مواكبة الجهات في إعداد البرامج الجهوية للتشغيل بناء على إنجاز تشخيصات ترابية للتشغيل؛
  - تعزيز قدرات الفاعلين الجهويين في مجال التشغيل.

- **تنسيق تنزيل مشاريع دعم الإدماج الاقتصادي للشباب بالجهات من خلال وضع وإرساء منظومتين جهويتين:**
  - منظومة تحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني؛
  - منظومة تطوير الحس المقاولاتي ودعم إنشاء المقاولات الصغرى.

- **دعم القطاع الجمعوي الفاعل في تحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني** من خلال إطلاق عمليات تجريبية تهدف إلى إشراك القطاع الخاص والجمعوي في الإدماج المهني للباحثين عن شغل عبر مقاربة التمويل القائم على النتائج.

- **تطوير منظومة للتشغيل على الصعيد الدولي** مبنية على التنقيب عن فرص شغل بأسواق عمل بالخارج وتحديد شركاء جدد ووضع برامج جديدة للإدماج المهني على المستوى الدولي ووضع الآليات القانونية والتنظيمية اللازمة.